

أزمة القرار السياسى فى دول العالم الثالث

تأليف : د. هاشم عبد الحليم
أكبر مكتبة رقمية

دكتور

فضل الله محمد إسماعيل

كلية الآداب - منهور

جامعة الإسكندرية

٢٠٠٥



أفهم جريبات علي تليجرام

الانترنت

هنا سحر الازليكية

فوائد في علم الكون

قناة مصر الثقافية والفنية

أزمة القرار السياسي

في دول العالم الثالث

“دراسة في فلسفة السياسة”

دكتور

فضل الله محمد إسماعيل

جامعة الإسكندرية

تليجرام مكتبة غوامر في بحر الكتب

مكتبة بلستان المعرفة

طباعة ونشر وتوزيع الكتب

٠١٥/٢٢٤٢٢٨ :ت

٠١٢٣٥٣٤٨١٤

الكتاب: أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث

المؤلف: د/ فضل الله محمد إسماعيل

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية: ١٨٣٠ / ٢٠٠١

الترقيم الدولي: 0 - 19 - 6015-977 I.S.B.N

الطبعة: الثانية

الطبع: مطبعة الأمل - سیدی بشر - الاسكندرية ☎ : ٠١٢٧٧١٣٥٨٥

الناشر: مكتبة بلسمان العرفة

كفر النوار - الحدائق - ٦٧ ش الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين

تليفون: ٠٤٥/٢٢٧٤٢٢٨ & ٠١٢٣٥٣٤٨١٤

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

ولا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو إنتاج هذا المصنف أو أى جزء منه

بأية صورة من الصور بدون تصريح كتابي مسبق من الناشر.





أزمة القرار السياسي

في دول العالم الثالث

أهم جريبات علي تليجرام

بالشئون

هنا سحر الازليكية

فوائد في بحر الكتب

قناة مصر الثقافية والفنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**"إن الله لا يغير ما بقوم
حتى يغيروا ما بأنفسهم"**

صدق الله العظيم

(الرعد : ١١)

أشهر جريئات على تلجرام

الخنوع

هنا سعد الأزيكية

فواخر في بوم النسي

قناة مصر الثقافية والفنية

مُقَدِّمَةٌ

إن المشكلة الحقيقية في أغلب دول العالم الثالث تكمن في أن الشعب غالباً ما يخرج من تجربة استعمارية تمتعت فيها معالمه لكي يواجه مصيره بنفسه بدون خبرة سياسية وبلا إدراك لكيفية صنع أو اتخاذ القرار السياسي، وتعلو منصة الحكم قيادات لا تستطيع التمييز بين سلطة الدولة وسلطة المعارسين لها.

ففي غالبية هذه الدول يهيمن الحاكم الفرد على كل مؤسسات الدولة وينمج تحت سيطرته السلطات الثلاث ويجعل منها سلطة واحدة هي سلطته المطلقة التي لا منازع لها، بصرف النظر عن وجود أو غياب مجالس نيابية شكلية أو مزورة أو مفرغة من أي محتوى ديمقراطي، فيتحكم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية في المجتمع كله.

إن أزمة القرار السياسي في هذه الدول تأتي من اعتماده — القرار — على دور الحاكم الفرد أو المجموعة القيادية الحاكمة في هذا البلد أو ذاك، وإن ما تصدق عليه المجالس النيابية أو مجالس الوزراء لا يكون سوى صدى أو ترديد لما يتخذه القائد الفرد من قرارات.

وتظهر هنا مجموعة من التساؤلات التي تفرض نفسها على الباحث، وهو بصدد حديثه عن أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث، أهمها:

١- ما مظاهر هذه الأزمة؟ وما أسبابها؟ وكيف يمكن علاجها؟

- ٢- هل أزمة القرار السياسى مسئولية الحاكم وحده؟ أم مسئولية المحكومين؟
أم الاثنين معاً؟
- ٣- ما القيود والضمانات المنظمة للقرارات السياسية؟ وما الحل إذا لم يلتزم الحاكم بها؟
- ٤- هل الشعب كله مؤهل للمشاركة فى صنع القرار؟ وهل سيسهم كل فرد بنفس القدر الذى يسهم به أى فرد آخر فى صنع القرار أم أن القرارات السياسية يجب أن تتبع من المتخصصين؟
- ٥- كيف تساعد الحكومة الشعب أو المتخصصين من أبنائه على المشاركة الحقيقية فى صنع القرار؟ وما هو دور المثقفين وحملة الأفكار - بصفة خاصة - فى ذلك؟

وتتبع أهمية هذه الدراسة من إيمان الباحث بأن مستقبل دول العالم الثالث ليس قدراً محتوماً يتوجب عليها التسليم به، بل هو حصيلة تراكمية لما يتتابع عليها من أحداث وعمليات تغيير نابعة من المجتمع أو وافدة عليه، وكذلك إبراز قدرة الشعوب على امتلاكها واحتفاظها بزمام مستقبلها فى أيديها وبناء نموذجها الحضارى والتمدنى المستقل.

إن عملية اتخاذ القرار فى هذه الدول عملية معقدة لأنها تواجه فى لحظات مختلفة من تاريخها احتمالات متعددة للمستقبل يتعين الكشف عنها ورسم المعالم الأساسية لكل منها.

كما أن القرارات التى تتخذ يتم اتخاذها فى إطار قيود ومحددات متعددة وكثيرة، بعضها طبيعى مثل حجم الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع، وبعضها ذو طبيعة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. كما أن بعض تلك

القيود مختار عن إدراك ورغبة، في حين يسود بعضها عدم تفكير أو تمحيص. وبينما يكون بعضها داخلياً في الأساس فإن البعض منها وارد على المجتمع أو مفروض عليه من خارجه.

ومن ثم فإن الهدف من إثارتنا لهذه الأزمة هو كيفية الوصول إلى القرارات الأكثر رشداً، والتمسك بها والدفاع عنها وتوفير الظروف الملائمة لوضعها موضع التطبيق. وذلك يتطلب استكشاف المنهج أو المناهج السائدة حالياً في اتخاذ القرارات في دول العالم الثالث، ومدى سلامة هذه المناهج، والعقبات التي قد تعيق اتخاذ القرارات الرشيدة وسبل التغلب على هذه العقبات.

فإذا كانت مناهج البحث في الفكر السياسي تتنوع وفقاً لطبيعة المراد دراسته، فإن المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج التحليلي.

وقد قسم هذا البحث إلى أربعة فصول، وخاتمة وضع فيها الباحث أهم المستخلصات التي خرج بها من بحثه هذا.

أما الفصل الأول: فقد تناول: مظاهر أزمة القرار السياسي، والتي اتحصرت في سياسة المظاهر، والخلط بين إرادة الحاكم وإرادة الدولة والمعارضة المستأنسة والحزب المسيطر، الذي يتولى قيادته زعيم واحد هو الديكتاتور، وأخيراً تأسيس القضاء.

لما الفصل الثاني: فيتناول أسباب الأزمة، تلك الأسباب التي وُجد أنها متداخلة، ومتشابكة، ولن للحديث عن بعضها لابد وأن يجر إلى الحديث عن بعضها الآخر، كما أن بعضها قد يكون سبباً في البعض الآخر.

فمنها ما يتعلق بالرواسب التاريخية التي ولدت من رحم النظم الاستبدادية، ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية كالنوعية للدول الغربية، ومنها ما يتعلق بعوامل داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وفي حديث الباحث عن الأسباب السياسية، تناولها بشيء من التفصيل فنذكر منها: الانفراد بالرأى وضعف الوعي السياسى، والانقسام بين الحاكم والمحكوم، وعدم استقرار الأنظمة السياسية وتحريم المعارضة، وإضعاف الأحزاب، وتأثير جماعات الضغط على السلطة الرسمية وتوجيهها فى إصدار القرارات بما يتلاءم واتجاهات هذه الجماعات، وقد رأى الباحث أن هناك أسباباً شخصية لا تقل أهمية فى هذه الأزمة عن الأسباب الأخرى أهمها طول مدة الحكم، وبطانة أهل سوء.

وقد اختتم الباحث هذا الفصل بتعقيب بيّن فيه وجهة نظره فى أن بعض الدول قد تعاني من خلل فى بنيتها الاقتصادية أو الاجتماعية ومع هذا لا توجد لديها أزمة واضحة فى قراراتها السياسية، ومصر فى ذلك مثلاً بالهند كما أن بعض النظم السياسية العربية، يرتفع فيها دخل الفرد كثيراً عن مثيلاتها فى دول أخرى، ومع ذلك يقل فيها حجم المشاركة فى صنع القرار.

وفي الفصل الثالث: رأى الباحث أنه إذا كانت البداية المبهجة قد فرضت عليه رصد أسباب الأزمة فإن المبهجة - أيضاً - تسوقه إلى ضرورة البحث عن حل لو مخرج لهذه الأزمة.

ومن ثم فقد وجد أن الأسلوب الذي يمكن اتباعه في حل أزمة القرار يتلخص في: إعادة النظر في التراث الثقافي، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يوفران الظروف الملائمة للتقدم المعرفي اللازم لاشتراك الفرد في العملية السياسية.

كذلك فإن دول العالم الثالث لكي تحقق قديراً أكبر من التنمية السياسية ينبغي عليها أن تتحرر من التبعية، وأن تبنى الوعي السياسي لدى أبنائها، وأن تيسر لهم سبل المشاركة الحقيقية في صنع القرار، وتعمل على إنضاج الرأي العام، وتشعر بأهميته، وأن تحترم الأحزاب المعارضة وتؤمن بدورها كمؤسسات وسيطة بين السلطة والجمهير، وأن تدرك حكومات هذه الدول أن وسائل الإعلام لها دور أساسي بالنسبة لدائرة صناعة القرار وبالنسبة للجمهور، وأن هذه الوسائل بقيامها بدورها الحقيقي تدعم الديمقراطية وتوسع من رقعتها في المجتمع.

أما الفصل الرابع: فقد تعرض فيه الباحث للضوابط والضمانات المنظمة لصنع واتخاذ القرارات السياسية، فإذا كانت القرارات مستمدة من الشعب كان ذلك ضماناً أكيداً لصحتها، كما أن خضوع الدولة للقانون يهدف إلى وضع القيود على سلطات الحاكم حتى لا يجوز على حق الفرد في المشاركة في صنع القرار، لتأتي بعد ذلك الرقابة القضائية كضمانة للاستقلال والنزاهة ويكون مهمتها إلغاء القرارات المخالفة للقانون.

أما مبدأ فصل السلطات فيأتي ليكون بمثابة رقيباً - آخر - على السلطة الحاكمة، لأن السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وتأتي نقطة المعارضة، وقوة مقاومتها، وقيام نظام حزبي، ضماناً - أخرى - قوية لسلامة القرار السياسي، لنختتم هذا الفصل بمبدأ الشورى الذي يعد من أقوى الضمانات التي تحول دون مخالفة القانون أو الانحراف بالسلطة.

وبعد أن وصل البحث إلى نهايته كان لابد من وضع خاتمة له أجمل فيها الباحث أهم النتائج التي تمثل ثمار هذا البحث.

**فإن كنت قد وفقت فذلك الفضل من عند الله
وإن كانت الأخرى فليغفر الله لي ولأقربائي
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.**

الفصل الأول
مظاهر الأزمة

الفصل الأول

مظاهر الأزمة

١ - سياسة المظاهر

لا تأخذ نظم الحكم فى هذه الدول ببدأ الفصل بين السلطات، ولكن بتركيز السلطة من القمة إلى القاعدة، والطاعة من القاعدة إلى القمة، وإذا كانت دساتير دول العالم الثالث تقر بوجود هيئات تشريعية، إلا أنها ذات اختصاصات شكلية، وليس لوجودها أية أهمية إلا من قبيل الدعاية، إذ تستطيع القيادة السياسية فرض مشيئتها على هذه الهيئات وإخضاعها لإراداتها وسلطانها^(١).

وعلى الرغم من للصفة الشكلية لوجود المجالس التشريعية فى هذه النظم، فإنها تؤدي أغراضاً على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لهذه النظم فهذه المجالس تعد نوعاً من الدعاية لهذه النظم، بدعوى أنها نظم ديمقراطية، كما أن الانتخابات التى تجرى لتكوين هذه المجالس تعد أهم وسيلة لتعبئة الجماهير وإثارة حماسهم لتأييد النظام، بكونهم يشاركون فى صنع القرار السياسى وفى عمليات الحكم^(٢).

فالانتخابات - لهذه المجالس - تضيف على النظام واجهة من الشرعية الديمقراطية التى قد تكون لها أهميتها فى معاملة النظام مع الأمم

^(١) Shotwell et al, Governments of continental Europ (U.S.A.: the Macmillan co, 1970) P.438

^(٢) Ibid, P:447.

الأخرى، ومن ثم فإن هذه الدول تلجأ عن طريق هذه الانتخابات إلى
تغطية حقيقة الديكتاتورية في رداء ديمقراطي^(١).

أما التمثيل الشعبي — في هذه الدول — فلم يكن سوى عملية تمكن
الزعيم من السيطرة على الجماهير وتعبئة اتجاهاتهم نحو تدعيم ومؤازرة
السياسات التي يفرضها، فليست للغاية من التمثيل الشعبي الأخذ بآراء
المواطنين بقدر ما يستهدف الحصول على موافقتهم على السياسات
القائمة^(٢).

٢- الخط بين إرادة الحاكم وإرادة الدولة

إن القرارات السياسية في هذه الدول لا تتبع من إرادة الشعب، أو
المتخصصين من أبنائه، ولا تكون السيادة — هنا — للشعب، وإنما للزعيم،
فهو الذي يتولى ممارسة السيادة لأنه أهل لذلك، وهو يعمل بطبيعة الحال
لخير الشعب. وذلك لأن ترك القرارات بيد الشعب — أو المتخصصين من
أبنائه — مسألة محفوفة بالمخاطر، وقد تؤدي إلى أضرار ضرر، لأن أفراد
الشعب لا يدركون حقيقة مصالحهم، ولا يعرفون ما ينفعهم وما يضرهم!!

إن إرادة الزعيم — في هذه الأنظمة — هي القانون ولا يمكن للقانون
أن يكون قيدا عليها، ومن ثم تطرح تلك الأنظمة مبدأ سيادة القانون وتراه
مخالفاً لمنطقها القائم على إطلاق سلطة الدولة ممثلة في إرادة الزعيم^(٣).

(١) أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨١)،
ص: ١٣٢.

(٢) Ranney, Justin the Governing of Men, 4 th ed (U.S.A. the Dryden press, 1975)
P:329.

(٣) بحسب الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، بنون)
ص: ٢٠٧.

إن الترجمة الحقيقية للديمقراطية في هذه الدول تتمثل في أن إرادة القائد هي إرادة الشعب، أو هي "ديمقراطية التحسس" بمعنى أن القائد الزعيم الملهم يتحسس مطالب الجماهير ويصدر بها قرارات وقوانين. ولما كان الشعب دائماً على حق، فإن الزعيم المعبر عن إرادته هو أيضاً على حق^(١).

ولقد حوت هذه الأفكار أخطار الديكتاتورية، وانحرف الحكام باسمها لتنفيذ أغراضهم ضد إرادة الشعب، بينما كانوا يهتفون بأن ما يفعلونه هو باسم الشعب، وهو الحرية الحقيقية.

فللقائد الذى يمثل الأمة أن يتدخل فى كل شأن من شؤون الأفراد إذا رأى فى ذلك التدخل صالحاً لهم، إن للدولة — ممثلة فى القائد — سلطاناً مطلقاً إزاء الفرد، وليس هناك قيم أدبية أعلى من سلطان الدولة لأن الدولة هي التى تنشئ القيم الأدبية، فالدولة — ممثلة فى القائد — تعد بمثابة إله أو بمثابة معبود، ليس للأفراد أمامه سوى الركوع والسجود لإرادته^(٢).

٢- المعارضة المستأنسة

إن معظم أنظمة الحكم فى الدول النامية تقضى على حريات الأفراد وحقوقهم، وتخضع كل أنواع النشاط الفردى للرقابة، فلا تقر حرية للرأى، أو حرية الاجتماع، ولا تسمح بوجود معارضة داخل الدولة^(٣).

(١) امام عبد المتاح، الطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٢ لعام ١٩٩٤، ص: ٦٥.

(٢) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥)، ص: ٢٤٤.

(٣) محمد كامل ليلة، النظم السياسية (الدولة والحكومة) (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٠) ص: ٤٤٦.

ونلجا هذه الأنظمة إلى أساليب القمع واستخدام نظام الإرهاب ضد المعارضين للنظام أو سياساته وذلك حتى تتمكن من السيطرة على كل الجماهير، وتستطيع فرض أيديولوجيتها على الرأي العام^(١).

ولا يقبل الديكتاتور في هذه البلاد - ولا في غيرها - المعارضة حتى من وزرائه، وكثيراً ما يحدث أن يجازى أعوان الديكتاتور الرسميون - الوزراء وكبار الموظفين - بالنقل أو الفصل أو الإحالة إلى المعاش إذا بدت منهم أية معارضة للديكتاتور، وبفاء على ذلك تحرم المعارضة، ويعد المعارضون خونة^(٢).

ويذكر الدكتور متولى أن رجال الصحافة في مصر - كدولة من دول العالم الثالث - لم يصيبهم من البطش والحبس والتعذيب والتشريد مثل ما أصابهم في عهد حكم عبد الناصر، لاسيما في فترة سيطرة تلك الجماعة المعروفة بمراكز القوى، ثم خفت تلك النزعة في عهد الرئيس السادات ولكنه استبدل وسيلة الرقابة بوسيلة القهر والإرهاب، وكان هو الذى يقوم بتلك الرقابة ثم استبدل غيرها بها حين تبين له أن رئاسته للاتحاد الاشتراكي - لاذى اعتبر المالك للصحف الكبرى التى أمتت - جعلت للرئيس السادات رقابة مستترة على الصحف.

وهي رقابة يفرضها رؤساء التحرير على أنفسهم وعلى من يتبعهم من المحررين، خوفاً من عقابه وأملاً فى ثوابه، على أنه عمد فى عام ١٩٧٣ إلى فصل نحو مائتين من الصحفيين بقرار واحد دون أن يكون هنالك

(١) أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة مرجع سابق، ص: ١٣٤.

(٢) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، صفحات:

صحفى واحد كانت لديه الجرأة أن يعترض، بل إن الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين اجتمعت وبعثت إلى الرئيس برقبة أعربت له فيها عن كل الحب والتأييد. ثم عدل الرئيس عن قراره فأعاد الصحفيين المفصولين إلى أعمالهم بعد أن نصب فيهم معين الشجاعة وانطفأت فيهم شعلة الحماس، فانثقت الحاجة إلى إقامة رقيب عليهم^(١).

إن الفرد - في هذه الدول - ليس غرض الدولة، وإنما هو خادمها، تفرض عليه الواجبات، قبل أن تمنح له الحقوق، وحياته رهن إشارة الدولة، ولا يتصرف في أى شيء إلا وفق مقتضيات الصالح العام، والحاكم الديكتاتور هو الذى يحدد المقصود بالصالح العام^(٢).

إن دول العالم الثالث تقوم نظم الحكم فيها بالإشراف على الصحف إشرافاً كاملاً ودقيقاً. ويستهدف هذا الاحتكار للصحف بصفة خاصة ووسائل الإعلام بصفة عامة إحكام السيطرة على رأى العام وتوجيهه بما يتفق وأهداف القيادات السياسية، وتغذية الجماهير بأيديولوجية النظام وحده مع استبعاد جميع النظريات والأيديولوجيات الأخرى التى تتعارض مع أهدافه^(٣).

(١) مصطفى مرعى، الصحافة بين السلطة والسلطان، ص: ٢٦ نقلاً عن:

عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية المرجع السابق، ص: ٤٥٧

(٢) راجع فى ذلك:

- إبراهيم نسوقى أباطة وعبد العزيز الغنام، تطور الفكر السياسى (بيروت: دار للنجاح، ١٩٧٢) ص: ٣٧٧ وما بعدها.

- عبد الفتاح العدى، الديمقراطية وفكرة الدولة (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤) ص: ١٠٩ وما بعدها.

(٣) Freidrich & Brzezinky, Totalitarian Dictopoship and Autocctacy (U.S.A: Harvard University press, 2956) P:116.

٤- الحزب المسيطر

لا تسمح نظم الحكم في الدول النامية كثيراً بتعدد الأحزاب، وإن سمحت بذلك فإنها تأخذ بنظام الحزب المسيطر الذي يتولى قيادته فرد أو زعيم واحد هو الديكتاتور.

ويأخذ الحزب الصفة الجماهيرية، وهو لا يتكون رغم ذلك من مجموع المواطنين ولكن من نسبة ضئيلة منهم، وهم المخلصون لأيدولوجية الدولة والحزب، ويتميزون بالولاء الشديد والطاعة العمياء والإخلاص المفرط لقياد الحزب، ويكونون على استعداد دائم للمساعدة في الدعاية لأيدولوجية الدولة وتأييدها^(١).

إن سيطرة الحزب الواحد في هذه الدول، الفرض الأساس منه هو ضمان سيطرة القيادة السياسية على الجماهير من ناحية، وعلى جهاز الحكم من ناحية أخرى^(٢). فمن أجل أن يستقر بناء نظام حكم ديكتاتوري لا بد له من أعمدة يستند إليها، وربما كان أهم عماد أو سند له هو الحزب الذي جاء به إلى السلطة، لذلك فإن الديكتاتور إن لم يأت إلى الحكم عن طريق حزب معين نجده يعمل على إنشاء حزب جديد^(٣).

(١) Ogg, European Governments and Politics (U.S.A: the Macmillan Co., 1973) P.322.

(٢) Ibid, P:335.

(٣) عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص:

٥- تسييس القضاء

إذا نظرنا إلى واقع دول العالم الثالث فإننا نجد أنه أياً كانت الأيديولوجيات أو المبادئ الدستورية في هذه الدول فإن نعمة اتجاهها بيباً إلى تسييس القضاء^(١) على الرغم من أنهم يرفضون التسييس من الناحية الرسمية فإنه من الناحية العملية مطبقاً فعلاً^(٢).

ويقصد بتسييس القضاء طبعه بطابع سياسى، أو توجيه القضاء توجيهاً سياسياً، أو اختلاط السياسة بالقضاء. فالجزائر يقرر دستوراً الصادر عام ١٩٦٣ أن القضاء — فى مزاولتهم وظائفهم — لا يخضعون إلا للقانون ولما تقضى به مصلحة الثورة الاشتراكية كما يذكر مقرر الجمعية التأسيسية بالجزائر أن الدستور يرسم للقاضى اتجاهاً معيناً، وذلك الاتجاه إما يعنى تفسير القانون بما يكفل حماية مصالح الثورة الاشتراكية.

كما ينص هذا الدستور على إنشاء مجلس أعلى للقضاء يكون رئيس الدولة هو رئيس هذا المجلس، وفى الوقت ذاته هو رئيس الحزب الحاكم، وقد فهم الرئيس بن بيل من ذلك أنه — على حد تعبيره — عليه أن يتدخل إذا حدث إن أساء رجال القضاء استعمال سلطتهم^(٣).

(١) يمكن أن يستعمل بدلاً من تسييس القضاء، التى قد يؤخذ عليها أنها ليست من العربية الفصحى عبارة "سياسة القضاء" بمعنى اتجاه رجال الحكم إلى أن يسوسوا القضاء.

(٢) عبد الحميد منولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق،

ص: ١٠٩.

(٣) نفس المرجع، نفس الموضع.

وفى توجو Togo اقترحت اللجنة السياسية فى نوفمبر ١٩٧٦ بمناسبة انعقاد أحد المؤتمرات أن يلقى مبدأ استقلال القضاء واعتبار رجاله شأنهم شأن غيرهم من موظفى الدولة، وكان ذلك بعد أن جعل مكان الحزب المسيطر فوق غيره من هيئات الدولة^(١).

وفى المغرب - التى تسمح بتعدد الأحزاب - يعد الملك رمزاً للأمة المغربية، والمعبر عن إرادتها والمسيطر من على مقامه على الجهاز القضائى^(٢). ومن الملاحظ أن القضاء فى هذه الدول قد طبع بطابع المبدأ السائد فيها، وهو مبدأ وحدة السلطة، ذلك المبدأ الذى يعتبر رئيس الدولة بمثابة المرشد الحقيقى للأمة.

(١) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٢) فى عام ١٩٦٠ أعلنت إحدى المحاكم أن 'أى أمر أو تصريح صادر من الملك له قوة القانون وقيمته، حتى ولو لم ينشر فى الجريدة الرسمية، أو لم يحط بوسائل الاعلام كالصحافة والإذاعة' عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم، المرجع السابق،

الفصل الثاني
أسباب الأزمة

الفصل الثاني

أسباب الأزمة

تمهيد:

إن أزمة القرار السياسي، وما خلفته من آثار سلبية، قد استوففتنا طويلاً لننأمل في أسبابها وفي البحث عن عللها، أملاً في الوصول إلى وضع تصور نظري لكيفية الخروج منها.

والحقيقة إن المتأمل في أسباب تلك الأزمة، سوف يجد أنها متداخلة، ومتشابكة، وأن الحديث عن بعضها لابد وأن يجر إلى الحديث عن بعضها الآخر، كما أن بعضها قد يكون سبباً في البعض الآخر.

فمنها ما يتعلق بالرواسب التاريخية التي ولدت من رحم النظم الاستبدادية التي تسلمت وسيطرت على كل أفراد الشعب، ونحكمت في أرائهم، وحتت من حريتهم، وفرضت نظاماً معيية على الشعب دون قبول معارضة من أحد، ومنعت الشعوب من الإسهام والمشاركة أو حتى التدخل في أي قرار من القرارات المنظمة والمسيرة لنظم الحكم في الدولة.

ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية تؤثر في القرار السياسي داخل المجتمع الذي يتم فيه اتخاذ القرار^(١). ففجأح أو فشل القرارات السياسية التي تتعلق بدولة ما لا يعتمد على مدى مشاركة الجماهير في القرار فقط، وإنما يرتبط بالإطار والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية السائدة^(٢).

(١) Easton, D., A Frame work of political Analysis (U.S.A: Prentice - Hall, Inc., 1965) P.75

(٢) Deutsch, Karl., the Analysis of International Relations (Englewood: Prentic-Hall, 1968)P:83

أولاً الرواسب التاريخية: "مصر القديمة نموذجاً"

إن حاضر أى أمة من الأمم ما هو إلا امتداد لماضيها، ومن ثم فإن ما يحدث فى الحاضر إيجاباً وسلباً — لابد وأن تكون له جنوره ورواسبه الممتدة من زمن مضى وعهد انقضى، إننا لا نعيش حاضراً إلا بقدر تدخل ماضينا فيه، وانطلاقاً من هذه الحقيقة التاريخية فإنه يمكن القول بأن أزمة القرار السياسى ليست وليدة اليوم، بل هى امتداد لوضع سياسى تاريخى واستمرار له. ومن هنا كان بعض المفكرين على حق حينما ذهب إلى القول: بأن المظاهر السلبية فى حياتنا السياسية والدستورية لم تأت من فراغ، بل هى استجابة لواقع اجتماعى وسياسى متقل بسلبيات الماضى وأوزاره، ويمكن فهم هذه الحقيقة إذا أدركنا أن القانون لا يدعو أن يكون معبراً عن وضع حضارى معين، وتقنياً لحالة ذهنية سائدة^(١).

وإذا تتبعنا البداية التاريخية لأزمة القرار السياسى فسوف نجد أنها بدأت فى مصر الفرعونية التى اتخذنا منها نمونجاً لهذه الأزمة. فإذا كان بعض الكتاب قد رأوا أن قرارات الحكام فى مصر الفرعونية للقديمة كانت تتخذ فى إطار من الشرعية والتقاليد والأعراف التى كانت مرعية آنذاك، وأن سلطات ملوك الفراعنة الذين حكموا مصر كانت سلطات مقيدة بأحكام — ماعت — الصدق والعدالة^(٢). فإن المصريين القدماء كانوا يعتقدون أن

(١) حسن حنفى، الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية فى وجداننا المعاصر، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد الخامس، يناير ١٩٧٩، ص: ١٣٠.

(٢) راجع فى ذلك:

سيروم. فلندرز بفرى، الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة، ترجمة حس محمد جومر وعبد المنعم عبد الحكيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥) ص ٩٨. وكذلك: نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط ٣ (عمل: مكتبة

فرعون يمثل الله في الأرض، ومن ثم اعتبروا أن سلطانه مقدساً^(١)، ولذلك تركزت في يده كل السلطات، فكان هو رأس الدولة، والمهيمن على كل شؤونها. ولم تكن في مصر القديمة قواعد قانونية مكتوبة أو مفصلة، إذ لم تكن هناك حاجة إليها مادامت كلها متمثلة في شخص الإله الذي كان دائماً على استعداد ليصدر القرارات والأوامر اللازمة لما يجب أن تكون عليه نظم الدولة، وربما كان من أسباب عدم وجود قواعد قانونية الخوف من أن تقيد سلطة الملك الشخصية^(٢).

إن فرعون مصر كان يستحوذ على السيادة كاملة، وكان يعتبر منزهاً عن ارتكاب الخطأ، وكلماته قرارات وأوامر لا بد من تنفيذها، وكان يحق له أن يلغى أى حق أو امتياز في أى وقت يشاء، إن نظرية الحكم في مصر القديمة كانت تقوم على أن الملك يعتبر موجوداً في كل مكان، وأنه يفعل كل شيء، فكان يحكم القبضة تماماً على الشعب، وكان يحكم وزراءه، وهم بدورهم يحكمون حكام الأقاليم الذين يحكمون عمد البلاد والقرى، وهؤلاء يحكمون الفلاحين. وكان هؤلاء الحكام أو المندوبون يتصرفون حسب ما يرونه صالحاً للفرعون مفتعين بأنهم ينفذون أوامره، وأنهم خاضعون لرضاه الإلهي.

دار الثقافة، ١٩٩٢) ص: ٢٢. وكذلك فؤاد شبل، الفكر السياسي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤) ص: ٥٦.

(١) امام عبد الفتاح امام، الطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٣ لعام ١٩٩٤، ص: ٢٨.

(٢) علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية (القاهرة: دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٦) ص: ٢٤.

كما أنه لم يكن معترفاً للأفراد بالحق في الإسهام في الحياة السياسية، ولم يكن معترفاً لهم — أيضاً — بالحريات والحقوق الفردية^(١)، بل إن الدولة — ممثلة في الملك أو الامبراطور — كانت تتدخل في كل شيء، وتنظم كل شيء تقريباً، حتى مسائل الزواج والعلاقات بين الآباء والأبناء وما إلى ذلك من الأمور الشخصية المحضة^(٢). لهذا فإن الملك في مصر كان يتسم بالسمات الآتية^(٣):

- ١- إنه شخصية إلهية مقدسة، وبالتالي فهو أقدس من أن يخاطبه أحد مباشرة، ولكن من يريد أن يتكلم، لا يستطيع أن يتكلم مع الملك، وإنما يمكن أن يتحدث في حضرة الملك.
- ٢- هذه الشخصية الإلهية تتمتع بعلم إلهي فلا تخفى عليه خافية.
- ٣- إن كل ما يتقوه به صاحب الجلالة يجب أن ينفذ، بل لابد أن يتحقق فوراً ذلك لأن مشيئة الملك وإرادته هي القانون ولها ما للعقيدة الدينية من قوة، فهو يعمل ما يجب أن يعمل، ولا يرتكب قط خطأً أو ما يثير بغضاً أو حقداً، وهكذا لا يسع المواطن المصري إلا التسليم والخضوع لأوامره ونواهي.
- ٤- كان القضاء يحكمون حسب العادات والتقاليد المحلية التي يرون أنها توافق الإرادة الملكية التي يمكن أن تتغير إذا اقتضت رغبته ذلك.
- ٥- كان فرعون مصر هو المشرع والمنفذ، وهو الذي يحكم القضاء باسمه، وهو الذي يعرف رغبات الآلهة ويحققها.

(١) أحمد جلال حساد، حرية الرأي في الميدان السياسي (القاهرة: دار الوفاء،

١٩٨٧) ص: ٣١.

(٢) ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧) ص: ٣١.

(٣) إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٣١.

من هنا يمكن القول إن النظام السياسى فى مصر القديمة كان حكماً مطلقاً إلى جانب أنه كان نظاماً شمولياً يقوم على أساس تبعية الفرد التامة للسلطة فى كافة المجالات، بل إنه فى ظل الاعتقاد بالوهمية الملك كان لابد للفرعون من أن يؤسس سلطته على استخدام العنف والقمع وإثارة الخوف فى نفوس رعاياه، ومما لا شك فيه أن النظام السياسى الذى وجد فى مصر القديمة، قد وجد فى بلاد أخرى من دول العالم الثالث مثل الهند^(١)، وبلاد ما بين النهرين^(٢).

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

تحتل الموارد الاقتصادية أهمية كبيرة بين العوامل الداخلية التى تحدد صنع القرار السياسى، ذلك أنه من المسلم به أن السياسة الخارجية لكل دولة هى انعكاس لشؤونها الداخلية، ولما كانت دول العالم الثالث تعاني من الفقر كان من الطبيعى أن يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً فى تقرير سياستها الخارجية^(٣).

(١) راجع فى ذلك:

- محمد اسماعيل الندوى، الأساطير الهندية، مجلة تراث الانسانية، المجلد السادس، العدد الأول (القاهرة: ١٩٦٨) ص: ٩٥.

- Siedler, G L., the Emergence of the Eastern world (London: Pergamon press, 1968).

- أحمد عيسى عبد البديع، أصول علم السياسة، مرجع سابق.

- بطرس عالى، محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة (القاهرة: مكتبة الانجلو، ١٩٧٩).

(٢) إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق.

(٣) عبد الخبير محمود عطاء، خصائص القرار السياسى فى المجتمع اليابانى وإمكانات تدعيم العلاقات العربية اليابانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠) ص:

إن الواقع الجغرافى لخريطة العالم يظهر تلازماً لا ريب فيه بين الواقع الاقتصادى لبلدان العالم، وأنواع النظم السياسية التى تحكم هذه البلدان^(١).

فعند مقابلة خريطة العالم التى توضح البلدان المتقدمة، والبلدان المتخلفة، بخريطة العالم التى تنتظم النظم الديمقراطية، والنظم الشمولية نجد أن الحرية السياسية مزدهرة فى الدول الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ولوريا الغربية، واليابان مما يتيح للفرد فرصة ومساحة أكبر للمشاركة فى الحياة السياسية وصنع القرار وعلى العكس من ذلك: نجد الدول المتخلفة فى أمريكا اللاتينية، وفى آسيا، وإفريقيا محكومة بنظم شمولية لا تحترم الحرية السياسية ولا تقيم وزناً يذكر للإنسان ولا تسمح له بالمشاركة الحقيقية والفعالة فى الحياة السياسية^(٢).

وإذا كانت الحرية السياسية داخل مجموعة الدول الصناعية أكثر استقراراً وازدهاراً فى البلدان الأكثر تقدماً عنها فى الدول التى لم تصل درجة النمو الاقتصادى فيها إلى الحد الذى وصلت إليه الدول الأكثر تقدماً^(٣) فإن ذلك التفاوت يصنق أيضاً على دول العالم الثالث، إذ ليست هذه الأخيرة على شاكلة واحدة من مساحة الحرية السياسية المتاحة للأفراد، فلا وجه

(١) صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى (القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٨) من: ٢٥٨. وكذلك محمد طه بدوى، الفكر الثورى (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٦٧) من: ٢٢٣.

(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٣) يقصد بالدول الأكثر تقدماً هنا مجموعة الدول الأنجلوسكسونية، ومجموعة الدول الإسكندنافية، التى تعد أكثر استقراراً من فرنسا وإيطاليا وألمانيا. راجع فى ذلك: سعد الشرفاوى، علم الاجتماع السياسى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧) من: ٤٠.

للمقارنة بين الحرية السياسية في ظل النظم السياسية السائدة في بعض دول شمال أفريقيا، وبين الحرية السياسية في كنف النظم السياسية السائدة في جنوب هذه القارة، حيث تعد هذه النظم من أكثر نظم العالم الثالث بعداً عن مفهومات الحرية السياسية والمشاركة في صنع القرارات السياسية^(١).

إن مستوى الصراعات ينخفض بالتقدم الاقتصادي - إلى جانب المجالات الأخرى التي سوف نتحدث عنها فيما بعد - وبالتالي فإن ذلك يخلق فرصة أكبر للتقارب في وجهات النظر، مما يسهل عملية الوصول إلى قرارات رشيدة^(٢).

إن التفاوت بعمق من التناقضات الاجتماعية، ويخلق توتراً اجتماعياً تزداد خطورته عندما تتمتع أقلية من الناس بامتيازات مادية ومعنوية كثيرة تمكنها من العيش في رخاء ورفاهية، في حين يعيش السواد الأعظم في حالة حرمان من كثير من الأساسيات.

هـ التناقض وذلك للفرق المعيشي العميق بين الأقلية المتميزة، والأغلبية المحرومة لابد وأن يتسبب في إيجاد المناخ الاجتماعي المتوتر الذي يكون من سماته الخوف والكراهية ومن ثم يستحيل أن يكون التناقص السياسي في ظلها تناقصاً سلمياً، لو غير متمم بالعنف.

وفي ظل هذه التناقضات الاجتماعية العميقة التي يفرزها التخلف الاقتصادي تكون الرؤية السياسية رؤية معتمة، فلا ترى الجماعة السياسية أي أرضية مشتركة يمكن الالتقاء عليها^(٣).

(١) Parry, G., ed, Participation in Politics Manchester (Manchester university press, 1972) PP:13-16.

(٢) سعد الشرفاوي، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص: ٤٦.

(٣) صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق،

إن المجتمع الذى تعتريه مثل هذه الظروف الموجدة للتوتر الاجتماعى العام لابد وأن ينقصه الاتفاق بين أطرافه على الأسس الرئيسة التى يقتضيهها السلام الاجتماعى والسياسى للجماعة، ومن ثم فإن العنف من جانب جماهير الشعب الفقيرة، سوف يقابله عنف من جانب الطبقة الغنية، فيبدو المجتمع وكأنه يعيش فى حالة حرب أهلية، ولعل ما يجعل هذا المجتمع، أو غيره من المجتمعات المشابهة بنفادى التوتر الاجتماعى الذى قد يفضى إلى حرب أهلية هو وجود نظام ديكتاتورى، يتولى فرض رايه وقراراته على الشعب كله^(١).

نور التخلف الاقتصادى فى التبعية وأثره على القرار

لقد أفرز التخلف الاقتصادى للعالم الثالث أزمة كان لها أثرها الواضح على القرار السياسى ألا وهى التبعية للدول الغنية الغربية، بسبب تراكم الديون، كما ترتب على ذلك التراكم خلق توترات اجتماعية وسياسية بين الحكام والمحكومين، وبهذا تكون التبعية — بكل تداعياتها — قد تسببت بصورة مباشرة وغير مباشرة فى أزمات سياسية.

(١) لعل تاريخ دول العالم الثالث يحفل بأمثلة كثيرة تبرهن على صدق ما نقول. وهذا على عكس الحال فى الدول المتقدمة صناعياً وزراعياً، التى تضمن لشعوبها — على الأقل — إشباع الحاجيات الأساسية، وتخفف من التوترات الاجتماعية بين طبقات المجتمع وفئاته، فتخلق بذلك نوعاً من الاتفاق الجماعى على الأسس الرئيسة التى يقوم عليها المجتمع، وتعايش فى ظلها فئاته، مما يسمح بتبادل السلطة، وانتقالها بطرق سلمية، بين أصحاب الرؤى الفكرية المختلفة فى المتغيرات، والمنطقة فى التراتب. راجع فى ذلك: سعاد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص: ٤٨.

إن التخلف الاقتصادى الذى يعيشه اقتصاد العالم الثالث قد تسبب فى أمرين خطيرين:

أولهما: التبعية فى الأمن الغذائى.

وثانيهما: التبعية فى الأمن الحربى.

فالأغلبية العظمى من دول العالم الثالث تعتمد فى غذائها على الاستيراد الخارجى، وتعتمد فى تسليحها على السلاح الأجنبى وغنى عن البيان أنه إذا كان كل من الأمن الغذائى والأمن الحربى تابعين للغير فإنه لا يمكن أن تكون الإرادة السياسية حرة حرة كاملة فى كل ما تتجه وتختار. ففى ظل وضع كهذا الوضع يمكن استساعة تمطين من السلوك السياسى من وجهة نظر السلطة الحاكمة.

النمط الأول: شمولية الدولة، والواحدية فى الرأى السياسى.

النمط الثانى: قمع المعارضة الشعبية بناء على استعداد من الدول الضامنة للأمن الحربى، أو للأمن الغذائى، أو للثنتين معاً.

إن المديونية على مستوى الدول هى علاقة سياسية من الطراز الأول، لأنها تربط بين طرفين سياسيين، أحدهما يكون دائناً، والثانى يكون مديناً وغالباً ما تنتفى علاقة المساواة فيما بينهما، إذ عادة ما يمارس الدائن ضغوطاً معينة على المدين، فيندر ألا يسعى الدائن للاستفادة من وضعه المتميز بفرض بعض الشروط على المدين. وقد يتزند هذا الأخير فى قبول تلك الشروط، ولكنه فى نهاية المطاف لا يملك إلا التسليم ببعضها^(١).

(١) مصطفى كامل السعيد، المديونية والنظم السياسية فى العالم الثالث، بحث منشور

بمجلة: الميامة الدولية، القاهرة، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص: ١١١.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية

هناك الكثير من الأوضاع والظواهر الاجتماعية السائدة في دول العالم الثالث والتي تعكس آثارها على عملية اتخاذ القرارات. وأهم هذه الظواهر:

١- المواريث الاجتماعية المختلفة التي تولدت نتيجة للسيطرة الاستعمارية على هذه الدول في عهود الاحتلال^(١).

٢- التركيب الطبقي وتفاوت المستويات الاقتصادية السائدة في مجتمعات هذه الدول، وتأثير ذلك على نظم التعيين والترقية، وعلى خلفية القيادات صانعة القرار ومدى تفهمها للأهداف العامة لمجموع المواطنين. فإذا كانت هذه القيادات مثلاً حكرًا لطبقة بورجوازية أو أرستقراطية أو إقطاعية في مجتمع ما نجد أن الجهاز الحكومي في ذلك المجتمع يتحول برمته إلى أداة متحيزة لخدمة مصالح تلك الطبقة وضمان امتيازاتها الاقتصادية والنفعية على حساب مصالح مجموع المواطنين وسوء ظروفهم وانخفاض مستوى معيشتهم^(٢)، وهذا كله يؤثر في القرارات التي تتخذها هذه القيادات ويجعلها أبعد ما تكون عن الموضوعية والرشد^(٣).

٣- ارتفاع نسبة الأمية، فقد بلغت في الأقطار العربية — على سبيل المثال — درجة مرتفعة في عام ١٩٧٧م، حيث بلغت في اليمن الشمالية ٨٧%، وفي السودان ٨٠% وفي اليمن الجنوبية ٧٣% وفي كل من المغرب والجزائر ٦٣%، وفي مصر ٥٦%، وفي ليبيا ٥٠%، وفي سوريا ٤٥%، وفي كل من تونس وموريتانيا ٦٠%^(٤).

(١) راجع في ذلك:

Kubaisy, A., administrative development in new nations theory and practice (Bagdad: Al-Huriyah House, 1974) P.P 49-51

(٢) عبد الملك عوده، الإدارة العامة والسياسة، ط ١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٣) ص: ٥٥.

(٣) نواف كنعان، اتخذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: ٣٣١.

(٤) جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، بحث منشور بمجلة

المستقبل العربي، عدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٣، ص: ١١٤.

وفى إحصاء للصندوق العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار بلغت نسبة الأمية فى عام ١٩٨٠ على النحو التالى^(١):

الدولة	النسبة المئوية للأمية	الدولة	النسبة المئوية للأمية
١- الأردن	%٢٥	١١- العراق	%٤٨
٢- الإمارات العربية المتحدة	%٢٧	١٢- عمان	%٣١
٣- البحرين	%٣٦	١٣- قطر	%٣١
٤- تونس	%٤٨	١٤- الكويت	%٣٨
٥- الجزائر	%٥٨	١٥- مصر	%٥٠
٦- الجماهيرية الليبية	%٤٣	١٦- المغرب	%٦٠
٧- حبيوتى	%٦٠	١٧- موريتانيا	%٦٠
٨- السعودية	%٥٧	١٨- اليمن الجنوبية	%٥٧
٩- السودان	%٤٩	١٩- اليمن الشمالية	%٦٩
١٠- سوريا	%٤٠	٢٠- الصومال	%٤٩

وهذا الجدول معبر بذاته عن بعض أسباب أزمة القرار السياسى فى بعض دول العالم الثالث، وإن كانت دلالاته غير واقعية فى بعض الأحيان.

فلذا كانت نسبة الأمية فى الأردن %٢٥، وفى مصر %٥٠ فلا وجه للمقارنة بين سعة الحرية السياسية فى الدولة الأخيرة، وضيق مساحتها فى الدولة الأولى، لو قلنا بين السعودية وليبيا من جهة، وبين اليمن الشمالية من جهة أخرى، فسوف نجد أن النظام السياسى فى اليمن الشمالية

(١) حسين جميل، حقوق الإنسان فى الوطن العربى، المعوقات والممارسة، بحث منشور ضمن بحوث كتاب: أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، للدكتور سعد الدين إبراهيم، وآخرون، (لبنان: مدينة ليماسول بقرص)، فى الفترة من ٢٦ نوفمبر إلى ١ ديسمبر، ١٩٨٣) ص: ٥٢٦. نقلًا عن صالح حسن سمير، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ١٨٣.

أكثر احتراماً لحقوق الأفراد وحررياتهم من النظام السياسى فى كل من السعودية وليبيا، رغم ارتفاع نسبة الأمية فى اليمن الشمالية^(١).

وأما كان الأمر فإن الجدول المشار إليه يشير إلى ارتفاع نسبة الأمية فى دول العالم الثالث بصورة عامة، وهذا الارتفاع قد انعكس سلباً على درجة المشاركة فى القرارات السياسية^(٢).

وبالإضافة إلى تلك الآثار السلبية فإن الأمية المرتفعة فى دول العالم الثالث قد أثرت الحاكمين على انتقاء بعض المسائل للدستورية التى لا يعيها المواطن، ولا يفهمها فهماً جيداً، ثم قاموا بعرضها على المواطنين عن طريق الاستفتاء الشعبى. وغالباً ما تكون الغاية من الاستفتاء هى إضفاء المشروعية الصورية على تصرفات أو شخص الحاكم^(٣).

(١) صالح حسن سميع، أزمة الحرية، مرجع سابق، ص: ٤٨٣.

(٢) من تمام العائدة فى هذا المقام أن تشير إلى ما ذكره أحد الباحثين من أن السلبية السياسية فى دول العالم الثالث ليست مقصورة على الشرائح الاجتماعية الأمية والفقيرة، بل إنها متفشية بين الأغنياء والفقراء، وبين المتعلمين وغير المتعلمين. ويظل الفارق بين شريحة وأخرى فارقاً فى الدرجة وليس فى النوع.

فقد ذكر نفس الباحث أن بحثاً ميدانياً أجرى على (٣٧٤) فرداً من المجتمع المصرى عام ١٩٧٨، فكانت نتيجته أن ٤٣% لا يشتركون فى عملية التصويت مطلقاً، وأن ٨٨,٧% لم يلتحقوا بأى من الأحزاب السياسية التى كانت قائمة وقتئذ، وأن ٦١% لديهم اهتمام محدود بأمور السياسة والحكم.

راجع: كمال المنوفى، الثقافة السلبية ولزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥، ص: ٦٨.

(٣) ومن هنا تأتى خطورة الاستفتاء الشعبى كوسيلة معاصرة وحديثة للاستبداد السياسى فى الدول ذات المستوى التعليمى والثقافى المتواضع.

= فقد أجرى الدكتور/ ماجد الحلو بحثاً ميدانياً، عن قيمة الاستفتاء كوسيلة حديثة من وسائل الديمقراطية شبه المباشرة، وأدخله ضمن بحوث كتابه "الاستفتاء الشعبي" وقد كانت نتيجة ذلك البحث أن العملية العظمى من عينات البحث - وحاصلة العينة المتبعة - قد أفادت أن الاستفتاء الشعبي نظام غير ناجح، وغير صالح للتطبيق في دول العالم الثالث. وقد علل أفراد العينة رفضهم لنظام الاستفتاء الشعبي في دول العالم الثالث بالآتي:

(أ) رأى ٣٥% من أفراد العينة أن ذلك النظام لا يصلح في دول العالم الثالث لانخفاض الوعي السياسي عند المواطنين.

(ب) رأى ٢٧% من أفراد العينة: أن نظام الاستفتاء الشعبي في دول العالم الثالث هو نظام خادع، لأنه يصفى نوعاً من المشروعات للصورية على تصرفات، أو شخص رئيس الدولة، إذ أن أغلب الناس يوافقون على أى شيء يطلبه الرؤساء منهم أو يرضونه عليهم، دون تفكير كاف أو اكتراف بتحري وجه المصلحة أو حتى المنق في القول.

(ج) رأى ٢٦,٥% من أفراد العينة: أن الاستفتاء الشعبي نظام معقود عند استعماله في دول العالم الثالث لعدم الثقة في نتائجه، وذلك لأن الحكومات هي التي تعطيها، والحكومات ليست محل ثقة بالنسبة للأفراد.

(د) وقالت نفس النسبة السابقة: أن نظام الاستفتاء في دول العالم الثالث - في تطبيقه - بعد نظاماً غير جدى لميطرة الحكومات على وسائل الإعلام. إذ لا تظهر لعمامة الناس من خلال هذه الوسائل إلا وجهة نظرها المؤيدة لموضوع الاستفتاء المطلوب، ولا يسمح لوجهة النظر المقابلة، أو المعارضة له بالتعبير عن نفسها - حتى تغدو الصورة كاملة أمام المواطنين، فيختارون بين الموافقة والرفض، وهم على بينة وهدى من الأمر المطروح للاستفتاء.

(هـ) ورأى ١١% من أفراد العينة: إن نظام الاستفتاء الشعبي ضار لأنه لا يسمح للبرلمان بدراسة موضوعه إذ أن المواطنين الذين يصوتون على موضوع الاستفتاء، ويصفون عليه الشرعية المطلوبة يقومون بذلك دون دراسة كافية لذات الموضوع، على الرغم من أنه لو عرض على البرلمان بدلاً من عرضه على الاستفتاء لكان محلاً للدراسة والبحث والمناقشة قبل البت فيه.

٤- عدم وفرة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار: لأن سلامة وفعالية القرار السياسي تعتمد على سلامة ودقة وكفاية المعلومات التي سيبنى عليها

- وقد خلص الدكتور/ ماجد الحلو في نهاية كتابه المشار إليه أنما إلى أن نظام الاستفتاء الشعبي لا يمكن إعتباره شراً أو خيراً في ذاته، وإنما يتوقف تقويمه ونقله في الميزان على توفر أو تخلف مقوماته وعوامل نجاحه فهو يمكن أن يكون وسيلة فعالة من وسائل الديمقراطية شبه المباشرة كما يمكن أن يكون أداة خطيرة من أدوات الديكتاتورية المنكرة أو هو إذا شئنا القول: سلاح حاد يمكن أن يستخدم في الدفاع عن الديمقراطية والدود عنها، كما يمكن أن يستخدم في القضاء عليها والعتك بها.

وقد خلص من تلك المقدمة إلى التقرير بأن نظام الاستفتاء نظام غير محبذ في الدول غير المتقدمة، لأنه يستخدم في العالب أداة طبيعة لديكتاتورية مقنعة لا سند لها في حقيقة الأمر غير موافقات شعبية صورية، إذ يسهل على منظم الاستفتاء أن يحصل على التأييد الشعبي الظاهر لشخصه وسياسته، والتغلب على العقبات القانونية، والمعارضة الوطنية التي تعترض على طريقة حكمه. وذلك باختيار الوقت الملائم للاستفتاء، وتكريس وسائل الدعاية والإعلام لتأييد وجهة نظره، إلى غير ذلك من الوسائل التي قد تصل إلى حد تزييف نتائج الاستفتاء لإعلاء كلمته، وادعاء شعبيته. وترتيباً على ما تقدم فضل تطبيق نظام الحكم النيابي الحائس في الدول الدامية، لأن هذا النظام يمكن الطلائع الشعبية الواعية من فهم الأمور ومعالجتها معالجة رشيدة، وبهذا تتحقق الديمقراطية، وتصان الحقوق والحريات.

راجع: ماجد الحلو، الاستفتاء الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشرعية الإسلامية (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، بنون) ص: ٣٨٦: ٣٨٤، ص: ٤٦٨-٤٦٩.

وهذا هو عين ما عناه الدكتور/ عبد الحميد متولى، حيث قرر أن قيمة الاستفتاء تتوقف على مدى نضوج الوعي السياسي لجمهور الشعب.

راجع: عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢١٣.

وكذلك صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٤٨٥.

القرار^(١). فمن الصعب مناقشة موضوع دون أن يكون لدى الشخص خلفية متكاملة أو مفصلة عنه، فالمعلومات الضعيفة تُحد من كفاءة صانع القرار، مما يعزز بالتالى من قوة المعارضة، ومقابلة القرار بالإهمال المتعمد^(٢).

وقد أكدت معظم الدراسات والأبحاث التى تناولت النظم السياسية فى الدول النامية أن معظم الأجهزة الإدارية فى هذه الدول تعاني من نقص فى المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات وعدم دقتها أو حداثتها، وعدم توفر الأساليب العلمية الحديثة للحصول على المعلومات وتنسيقها وحفظها^(٣).

٥- التأثير السلبى لوسائل الإعلام والتعليم والأسرة: إن للواحدية فى الرأى التى يقوم عليها النظام السياسى فى معظم بلدان العالم الثالث قد سخرت وسائل الإعلام، والتعليم حول الأهداف التى تخدم التوجه السياسى القائم، فعملت هذه السياسة فى اتجاه مضاد للاتجاه الأصيل الذى يخدم القيم

(١) نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سابق ص: ٣٢٥.

(٢) هيلقا دومند، القرارات للفعالة، ترجمة مصطفى إدريس، مراجعة يوسف محمد القنابل (بدون) ص: ١٢٩.

(٣) فى إحدى الدراسات الميدانية التى قام بها - معهد البحوث التابع لمنظمة الأمم المتحدة بالاشتراك مع خبراء منظمة العمل الدولية حول عملية اتخاذ القرارات فى ١٥ دولة نامية فى السنوات الأخيرة توضح أن ٧٦% من الحالات تتخذ قراراتها بناء على بيانات ومعلومات - فى كثير من الأحوال - غير كافية، وأنه حتى فى حالات توفر البيانات والمعلومات فقد لا يتم تنظيمها وتحليلها ومباغتتها بالشكل الذى يودى إلى الاستفادة منها بصورة مناسبة.

- أحمد حسنى، مدخل متكامل للتدريب الإدارى، بحث مقدم للمؤتمر الأول للتدريب الإدارى المنعقد فى القاهرة، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، فبراير ١٩٧٦.

الاجتماعية البناءة التي يؤمن بها العقل الجمعى، بما فى ذلك القيم السياسية وقد عمق من الآثار السلبية لهذه السياسة ذلك النمط التربوى الأسمى الذى لا يخدم الوعى السياسى العام فى دول العالم الثالث. فمما لا شك فيه أن وسائل الإعلام - بمختلف أنواعها - تؤدى دوراً كبيراً فى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية إيجاباً وسلباً، ولكن الجوانب السلبية تطغى على الجوانب الإيجابية، حيث تنقسم أجهزة الإعلام الرسمية بالسماوات الآتية^(١):

أ- سيطرة الدولة على كل المعلومات وهذه السيطرة جعلت المواطن العربى لا يتلقى من المعلومات إلا ذلك القدر الذى تعطيه له السلطة، وهذه الأخيرة لا تعطيه إلا ذلك القدر المشوه الذى يخدم توجهها الواحدى فى الرأى السياسى.

ب- المركزية الإعلامية التى كثيراً ما تؤدى إلى تزييف الوعى السياسى للمواطنين عن طريق تبرير سياسات السلطة، أيا كان نصيبها من الصحة، وصرف الناس عن الاهتمام بمشاكل المجتمع الكبرى، فهى لا تثير نقاشات جادة حول القضايا العامة وتشرك المواطنين فيها، كما أنها لا تلقى اهتماماً ما يذكر ببث القيم أو طرح النماذج السلوكية التى تغذى المعارضة الديمقراطية السلمية.

ج- كما أنها تتحدث إلى الناس ولا تتحدث معهم، إذ تنقل رسائل القمة إلى القاعدة، دون القيام بالتغذية العكسية بمعنى: نقل ردود أفعال القاعدة إلى القمة حتى يتم التفاعل بين الحاكم والمحكوم فى رؤية قضايا المجتمع.

(١) أنظر فى ذلك:

- جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ١١٤
- كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٧٧.

- حسن صالح سمع، أزمة الحرية، مرجع سابق، ص: ٤٨٧.

د- إفساد السياسة الإعلامية وإدارتها إلى مجموعة من الأفراد الذين تربطهم صلة وثيقة بالعناصر الحاكمة فقط، ومن ثم فلا يعنى هذه المجموعة سوى تغطية أخبار السلطة، والرموز والعائلات لكرى المرتبطة بها.

هـ- عدم وجود مصادر بديلة للمعلومات فى ظل السيطرة الإعلامية المحكمة من قبل الحاكمين، وهو الأمر الذى أدى إلى توسيع حقوة النعمة بين القمة والقاعدة. وهذا السبب قائم بذاته فى وجود وانتشار لطمالة وعدم الاهتمام بشؤون السياسة والحكم بالنسبة للسواد الأعظم من أفراد شعوب العالم الثالث.

و- بالإضافة إلى السمات السابقة للإعلام فى دول العالم الثالث فإن السلطة توجه دور المسجد بما يخدم توجهها السياسى، فتقوم هى بتعبير الحطاء والمرشدين، وتوجههم بحيث لا يخوضون فى قضايا الحرية السياسية والعدل الاجتماعى، ويخبرون من الأدلة الشرعية ما يفرس فى نفوس عامة الناس الخنوع والخضوع للسلطة، ويتركون القيم السياسية التى حض عليها الشرع فى السياسة الشرعية بالنسبة للحاكم والمحكوم على حد سواء.

وإذا انتقلنا إلى المدرسة كمؤسسة مهمة من المؤسسات الفاعلة والمؤثرة فى التنشئة الاجتماعية والسياسية نجد أنها تسهم فى غرس القيم السياسية التى لا تخدم الحرية السياسية الحامية للحقوق والحريات العامة.

فكتب التاريخ والتربية الوطنية لا تتضمن من المفاهيم ما يعرس وينمى الشعور الديمقراطى الأصيل فى عقل التلميذ، بل على العكس تتضمن تلك الكتب الكثير من المفاهيم التى تخدم التوجه السياسى القائم. ونلاحظ

بين الدولة، وشخص الحاكم، فإذا تغير النظام السياسي القائم تغيرت معه المفاهيم السياسية التربوية بما يخدم الوضع الجديد^(١).

وكقاعدة عامة تؤدي الأسرة العربية دوراً غير مباشر في عملية التنشئة السياسية، فالنمط التربوي للأسرة العربية، ومعاييرها في الثواب والعقاب، ونمط السلطة فيها، وأسلوبها في اتخاذ القرارات.. كل هذه الأمور غالباً ما تكون لدى الفرد مجموعة من الاستعدادات والتصورات، والمعايير التي قد تؤثر بشكل غير مباشر في سلوكه ووعيه السياسي^(٢).

رابعاً: العوامل السياسية

١ - الأفراد بالرأى

إن رئيس الدولة في غالبية دول العالم الثالث هو مركز القوة والسلطان، بزاوّل سلطته دون رقابة جدية من أية هيئة^(٣)، وتلك السلطة الكلية يباشرها في السياسة الخارجية^(٤).

إن الرئيس في تلك الدول ذو سلطة استبدادية^(٥) يتولى جميع السلطات — بطريقة غير شرعية — ويملي أوامره وقراراته السياسية، ولا يكون أمام المواطنين سوى الخضوع والطاعة^(٦).

(١) نادية حسين سالم، التنشئة السياسية للطفل العربي (دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية)، بحث منشور بمجلة المستقبل العربي، العدد ٥١، مايو ١٩٨٢ من: ٦٢.

(٢) كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٧٦.

(٣) عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ١٨.

(٤) غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة نسيم نصر (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢) ص: ١٠٨.

(٥) Gonidec P.F., les systemes politiques africains (paris: 1978) P.251.

(٦) إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٦٢.

فالحاكم أب للجميع أو هو "كبير العائلة" وهذا يعنى أن من حقه أن يحكم حكماً استبدادياً، لأن الأب لا يجوز - أخلاقياً - معارضة، ولا الاعتراض على أوامره، فقراره مطاع واحترامه واجب على الجميع^(١).

والواقع أن الحاكم الذى يدرر حكمه بآبوته، للمواضيع يعاملهم كما يعامل الأب أطفاله، على أنهم قصر أو غير قادرين على أن يتخذوا قراراتهم بأنفسهم، ومن هنا كان من حقه توجيههم، بل عقابهم إذا انحرفوا لأنهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية^(٢).

٢ - ضعف الوعي السياسى

مما لا شك فيه أن القرارات السياسية ليست مجرد صيغ قانونية يمر عنها من خلال هياكل ومؤسسات رسمية وشعبية محسب، ولكنها - قبل وبعد ذلك - مجموعة من القيم والمشاعر المنفعلة والفاعلة التى تشجع على الممارسة الفعلية الرشيدة، سواء من جانب الحكم، أو من جانب المحكوم.

(١) إن من الخطأ تشبيه السلطة السياسية فى الدولة بالسلطة الأبوية فى الأسرة، فهذه الأخيرة شخصية ترتبط بأشخاص رب الأسرة وأفرادها، أما السلطة السياسية فهي مجردة ودائمة، أى أن السلطة الأبوية تزول بوفاة رب الأسرة، أو ببلوغ الأطفال سن الرجولة والاستقلال بأنفسهم. أما السلطة السياسية فهي دائمة رغم تعاقب الأشخاص الذين يمارسونها، كما أن رب الأسرة لا يستطيع أن يتخلى عن سلطته، بينما للحاكم أن يتنازل عن الحكم وقتما شاء.

- راجع ذلك: ثروت بدوى، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠) ص ١٠٥. وكذلك إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٥٢.

(٢) إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٥٢.

وإذا كان من المهم أن نوحّد الهياكل والمؤسسات الرسمية والشعبية التي تطل منها القرارات السياسية لتضبط حركة النظام الاجتماعي، فإن الأهم من ذلك هو وجود الإنسان المشبع بالقيم والمشاعر الديمقراطية، سواء أكان على كرسي الحكم، أم في ساحة المعارضة، وهذا هو ما تقتضيه معظم شعوب وحكومات دول العالم الثالث^(١).

فالرأي العام في هذه الدول - غير مهم ولا يحاط علماً بما يدور حول الموضوعات السياسية الخارجية أو الداخلية، وذلك لأسباب قد تكون اقتصادية أو اجتماعية بالإضافة إلى ذلك فإنه حتى معظم الأفراد الذين لهم آراء فعالة عن الموضوعات السياسية فإنهم لا يعبرون عنها^(٢). وينعزلون بدرجة أو بأخرى عن مشكلات مجتمعهم ويعزفون عن المشاركة فيها^(٣). ومن ثم يقفر إلى منصة الحكم من هو ليس بأهل لتحمل المسؤولية، وليس بقادر على اتخاذ القرار.

٣- الانفصام بين الحاكم والمحكوم

إن من أهم أسباب أزمة القرار السياسي عدم الالتقاء بين الحاكم والمحكوم^(٤)، إن الانفصام بين الشرعية الرسمية، والشرعية الشعبية لا بد ولن يحدث أمرين^(٥):

(١) حسن صالح سميع، أزمة الحرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٧٥.

(٢) عبد الخبير محمود عطا، خصائص صنع القرار السياسي في المجتمع البهائي، مرجع سابق، ص: ١١٣.

(٣) أحمد علي، المشكلات التي تواجه دول العالم الثالث، محاضرة أقيمت في الندوة الدبلوماسية السابعة، بوزارة الخارجية، بدولة الإمارات العربية، (١٩٧٩).

(٤) أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٤) ص: ١٣.

(٥) نبيه عبد الحالق مصطفى، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي (القاهرة: مكتبة الملك فيصل، ١٩٨٥) ص: ٤٢٦.

الأمر الأول: وهو ما يطلق عليه اصطلاح "تسرب القوة" أو "تسرب السلطة" ويحدث ذلك حينما يوجد نص قانوني يخول للسلطة السياسية القيام بعمل معين، ولكن ذلك النص لا يمكن تطبيقه. وبذلك يعجز صاحب السلطة عن تنفيذ بعض القرارات أو القوانين وذلك لعدم شرعيتها من ناحية مخالفتها للقيم الاجتماعية، وإن كانت لتلك القرارات شرعيتها المعتبرة من وجهة نظر الشرعية الرسمية.

الأمر الثاني: وهو ما يطلق عليه اصطلاح^(١) "تدهور قيمة السلطة" ويحدث ذلك عندما يعمد صاحب السلطة إلى فرض تلك القوانين أو القرارات بالقوة، مما يؤدي إلى انحطاط السلطة في نظر الجماعة وعدم احترامها لرموزها ولسياساتها، ويترتب على ذلك تدهورها لها رغم ما توقعه على أفرادها من جزاءات.

وإذا نظرنا إلى دول العالم الثالث فسوف نجد أن ذلك العداء المستحكم بين السلطة والتنظيمات الشعبية هو عداء معبر عن ذلك الانفصام وعدم الالتقاء بين الشرعيتين: الرسمية والشعبية^(٢).

٤- عدم استقرار الأنظمة السياسية

إن عدم استقرار الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث أصبحت ظاهرة واضحة خلال ما شهدته معظم هذه الدول من انقلابات عسكرية واضحة، وبدلاً من أن تعمل هذه الانقلابات على إحداث تغيير وتطوير في

(١) سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي

الإسلامي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦) ص: ٧.

(٢) حسن صالح سميع، أزمة الحرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٩٤.

الأساليب البيروقراطية الموجودة فإنها أسهمت إلى حد كبير في تدعيمها وتكريسها سواء من حيث بنائها أو من حيث أساليب ممارستها للعمل والمفاهيم التي قامت عليها.

وهذا الوضع أفقد القرارات السياسية في هذه الدول استقرارها واستمراريتها، وخلق المشاكل الاجتماعية والنفسية للمشاركين في صنع القرار وفي تنفيذه وترتب على ذلك عدم توفر الطمأنينة والاستقرار للقيادات السياسية من ناحية، وعدم قدرة القيادات الجديدة التي تتولى مراكزها في مراحل التغيير من التحكم في عوامل التغيير أو التلاؤم معها^(١).

يضاف إلى ذلك أن جو الانقسامات السياسية والاجتماعية والدينية في دول العالم الثالث يجعل قادة هذه الدول يشعرون بعدم الأمن والاستقرار مما يؤدي إلى تخوفهم من المسؤولية وترددهم أو إحجامهم عن المبادرة باتخاذ القرارات الجريئة، وإضعاف قدرتهم على حسن التقدير^(٢).

٥- تحريم المعارضة

إن ثمة دولاً من دول العالم الثالث المعارضة فيها محرمة قانوناً مثل النيجر وموريتانيا وشمال نيجيريا وغانا^(٣). ففي الكثير من هذه الدول كان الحاكم يعمل على التصفية السياسية أو الجسدية للمعارضين^(٤).

(١) نواف كنعان، القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: ٣٢٩.

(٢) Milne R.S., mechanistic and organic models of public administration in developing countries, administrative science quarterly, March, 1970, P:57.

نقلاً عن: نواف كنعان، القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: ٣٢٠.

(٣) عبد الملك عودة، دراسة نظام الحزب الواحد في غرب أفريقيا، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، ديسمبر ١٩٦١، ص: ٧٢٨.

هذا التكتيل للمعارضة نشهده في كثير من الدول النامية ذات الحزب الواحد — والتي ظهرت فيها المعارضة بعد الاستقلال لتتصدى للفساد ومظاهر الانحراف لقيادات الحزب الواحد التي أصابها الجمود لطول بقائها على القمة^(١).

ففي غينيا والسنغال وكينيا وغيرها من الدول الأفريقية نجد موقفاً إزاء المعارضة لا يختلف عما سبق ذكره. ففي كينيا أدخل دانييل موي^(٢) في يونيو ١٩٨٢ تعديلين على الدستور يمنعان قيام المعارضة وبحولان كينيا إلى دولة ذات حزب واحد، وفي الوقت ذاته بدأ موي حملة قمع ضد المعارضين السياسيين متهماً "قوى خارجية" وعناصر ماركسية بالجامعة بتأجيج الثورة وكان مما يهدف إليه تعديل الدستور وتمكن البوليس من القبض على المعارضة وحبسهم دون محاكمة^(٣).

ولم يكن هذا الموقف إزاء المعارضة مقصوراً على الدول الأفريقية ذات نظام الحزب الواحد فقط، بل إن ذلك شمل لو امتد إلى الدول الإفريقية ذات نظام الحزبين حيث كان حزب الأغلبية الذي يتولى الحكم يعمل بكل الوسائل على القضاء على حزب المعارضة قضاء تاماً.

(١) عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٦.

(٢) محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا (ليبيا: طرابلس، ١٩٧٤) ص: ٥٠.

(٣) ثاني رئيس جمهورية في تاريخ كينيا بعد وفاة الرئيس جو موكيباتا في أغسطس ١٩٧٨.

(٣) جريدة الأهرام، العدد الصادر في ١٠/٨/١٩٦٨ عن مندوبها في نيروبي. ونظراً عن: عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٧.

وقد بلغ الأمر في عهد نكروما - في غانا - إلى حد صدور قانون بتحريم المعارضة استناداً إلى أن المعارضة تلجأ إلى أساليب تضر بالوحدة الوطنية، وإلى أنها تقوم بترويج إشاعات وأخبار كاذبة وقد كان جميع زعماء المعارضة في عهده إما في المنفى أو في السجون^(١).

ومن الوسائل السلمية لإضعاف المعارضة أو القضاء عليها

١- ماورثته نظم الحزب الواحد من سلطات الاحتلال - الاستعمار - من الأخذ بسياسة التودد والتقرب من المعارضة باستعمال وسائل الترغيب المختلفة - كمنح امتيازات وراء جنب رجال المعارضة إلى الانضمام لجانب المؤيدين للحكومة. وحين تفشل هذه الوسيلة تلجأ الحكومة إلى وسائل الشدة والعنف لتغطية أوجه النقص والفساد^(٢).

٢- إصدار قانون بتحريم المعارضة، كما حدث في غانا، وذلك بعد إدخال تعديل على الدستور يتيح لحزب الميثاق الحاكم العمل على استصدار هذا القانون الذي أدى إلى القضاء على المعارضة تماماً^(٣).

٦- ضعف الأحزاب

إن القادة العسكريين حين يتبوعون مقاعد الحكم بعد القيام بحركة ثورية أو انقلابية نجدهم ينظرون عادة نظرة عداوة إلى الأحزاب، باعتبار أن عليها يقع جانب من المسؤولية مما كانت تعانيه البلاد من استبداد أو فساد قامت تلك الحركة الثورية من أجل القضاء عليه. فنجدهم عقب نجاح حركتهم

(١) محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا، مرجع سابق، ص: ٥١.

(٢) عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٩.

(٣) محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا، مرجع سابق، ص: ٥٤.

وبلوغهم كراسى الحكم يقررون إلغائها. ثم بعد حين من الزمان يتبينون أهميتها بل وضرورتها، فإذا بهم يعيدونها إلى الحياة السياسية^(١).

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى ما كانت عليه الأحزاب في دول العالم الثالث من الضعف الذى يرجع إلى عدة عوامل^(٢):

١- الضغط الذى يزاوله رجال الحكم على المواطنين للالتحاق بالحزب، وذلك ما يفسر لنا كيف ينتقل الفرد من حزب لآخر فى مصر ودون حرج، وذلك فى الدول التى تسمح بتعدد الأحزاب.

٢- إن الجماعة - لا الفرد - هى التى تلتحق بالحزب، والجماعة التى يعد الفرد اليوم أشد التصاقاً بها - كما كان الشأن فى الماضى - العائلة، وأحياناً هى الجماعة الدينية التى ينتسب إليها.

وفى هذه الحالة فإنه لا يمكن الادعاء بأن ثمة التزاماً شخصياً سياسياً بين الفرد وقادة الحزب، إنه إذا كان ثمة التزام فهو التزام رئيس الجماعة أو العشيرة إزاء أولئك القادة، لأنه التزام فرض عليه، وليس التزاماً سعى أو مال إليه.

٣- إن الأحزاب فى دول العالم الثالث تعاني من الانشقاقات الداخلية، أو التصدع أو هو ما يؤثر بدوره على المشاركة فى صنع القرار السياسى ويفسر أمباب ضعفها^(٣).

(١) جان لاكويتز، وجان يومبييه، الدول النامية فى الميزان، ترجمة فوزى عبد الحميد، مراجعة جلال صادق (القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢) ص: ٨.

(٢) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٣.

(٣) عبد الخبير عطا، خصائص صنع القرار فى المجتمع الهلبلى، مرجع سابق، ص: ٦٤.

٤- إن غالبية أحزاب دول العالم الثالث لم تبلغ بعد مرحلة النضج السياسي، فإلى جانب أنها لا تعرف لكن الاستقرار الداخلي، فهي لم تحاول وضع سياسة واضحة تعمل بمقتضاها.

٥- يرتبط بذلك أيضاً ضعف الموارد المالية للأحزاب، مما يضطر الأحزاب إلى التماس المساعدات المالية من المؤسسات الصناعية أو التجارية أو النقابية، ومن شأن هذا أن يخضع الأحزاب لسيطرة خارجية لا تتفق مع السياسة الأساسية للحزب^(١).

من هنا فقد فشلت أكثر الأحزاب في خلق الوعي بالمفهوم الحزبي السليم، فهيكلا الإداري بسيط بساطة بدائية، وطابعها فردي، ويسك بالسلطة الفعلية فيها فئة تلتف حول زعيم برلماني يدعى الكارزمية في أغلب الأحيان، مما ينزل بالنظام الحزبي إلى نوع من الأوتوقراطية^(٢).

وهكذا تنحصر اهتمامات الأحزاب عن المشاكل السياسية والأمور العامة، ويتقلص دور الأيديولوجيات والعقائد ليرتفع دور المصالح والمنافع الخاصة، ومن ثم تسنح الفرصة لسيطرة الصراع والتطاحن والوصول إلى كرسى الحكم والاحتفاظ به، وهي في سبيل ذلك تحاول إرضاء سلطات بيدها مقاليد الأمور مما يخرجها تماماً عن الممارسة الحزبية الصحيحة.

(١) عبد الخبير عطا، خصائص صنع القرار في المجتمع الياباني، المرجع السابق، ص: ٨١.

(٢) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص: ٧٥.

٧- جماعات الضغط

إن ثمة جماعات تستهدف الضغط على السلطة الرسمية بقصد التأثير عليها في مجال إصدار القرارات السياسية، ومن شاكلة هذه الجماعات النقابات العمالية ومنظمات الشباب، والهيئات الدينية، والجماعات المذهبية، كالجماعة التي تنشأ بقصد مكافحة التمييز العنصري^(١).

إن من ثابا هذه الجماعة يشترك المواطن في الحياة السياسية على مقتضى اتجاهات الجماعة وأغراضها متخذاً من الجماعة وسيلة أقوى للتأثير على السلطة الرسمية وتوجيهها في إصدار القرارات السياسية بما يلائم مزاج الجماعة السياسي^(٢).

وجماعة الضغط هي جماعة تستهدف الصراع من أجل التأثير على السلطة التنفيذية بحيث تأتى قراراتها متجاوبة مع مصالحها^(٣). وقد تسعى الجماعات إلى تأييد بعض المرشحين المؤيدين لأرائهم كما تعبر اهتماماً كبيراً لتعبئة الرأي العام وتوجيهه في كثير من الأحيان إلى تحقيق أهدافها، ولا شك أن هذه الجماعات قادرة بما لديها من موارد مالية كبيرة على هذا التوجيه، وتلجأ الجماعات إلى استخدام الوسائل التي تؤثر في الرأي العام، مثل إصدار النشرات وتوزيعها، وعقد الندوات، وإلقاء المحاضرات، وما إلى ذلك من مختلف وسائل الاتصال بالرأي العام، فإذا ما تحقق لها اقتناع الرأي

(١) طه بدوي، الفكر الثوري، مرجع سابق، ص: ٢٣٥.

(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٣) بطرس غالي، محمود حبري عيسى، المنخل في علم السياسة، مرجع سابق،

العام بقضيتها حثته على كتابة الرسائل والبرقيات للمجلس أو الحكومة ،
حتى يتم التعديل المطلوب لمشروع قانون، أو لسياسة حكومية^(١).

إن عمل هذه الجماعات يتكيف وفقاً لعادات وقيم القطاع المختص
الذي يستطيع تحقيق مطالبها^(٢). ويرى ميشلز أن ضبط سيطرة الأقلية بواسطة
الأغلبية أمر يصعب تحقيقه، ويؤكد ذلك في قوله: لقد سخر التطور التاريخي
من جميع المقاييس التي كُفِت للحيلولة دون الأوليغاركية أو لمنعها. وإذا
سنت القوانين من أجل سيطرة القادة، فالقوانين هي التي تضعف تدريجياً
وليس القادة^(٣). وتفقد الجماهير في العادة النظام الذي يمكنها من محاسبة
القادة، فضلاً عن افتقارها للقوة الحقيقية التي تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ
سيادة الأغلبية الذي يحول دون فرض الصفوة سيطرتها على بقية
المجتمع^(٤).

(١) نفس المرجع السابق، نفس الموضع، وكذلك:

اسماعيل سعد، المجتمع والسياسة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥)،
ص: ٢١٨.

(٢) جان مينو، الجماعات المضاعطة، ترجمة بهيج شعبان (بيروت: منشورات
عويذات، ١٩٨٣)، ص: ٧٣.

(٣) Michels R., Political Parties, Asociological study of the oligar chical tendencies of
Modern Democracy. Trans. By Eden and cedar paul (N Y.: the free press,
1962)P.P.308-309

(٤) اسماعيل سعد، المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص: ٢١٩.

خامساً: العوامل الشخصية

١ - طول مدة الحكم

يقول اللورد أكتون Acton: إن السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة^(١)، ويقرر الأستاذ ميشيل^(٢) أن الأغلبية الكبرى من زعماء وقادة الحركات السياسية في مختلف البلاد، ومن ساسة الدول، قد بدأوا حياتهم السياسية تسيطر عليهم النزعة المثالية: نزعة التضحية في سبيل مبادئ صمموا أن يحبوا من أجلها، وأن يفنوا في سبيلها، فإذا تولوا سلطان الحكم وجمعوا السلطة المطلقة بين أيديهم، وأصبحت كلمتهم وحدهم هي العليا أصبحت أحياناً الكلمة السفلى للحق والعدالة والصالح العام، ذلك لأن السلطة لعبت برؤوسهم نشوتها فأسكرتها، وعبثت شهوتها بنفوسهم فأفسدتها^(٣).

إننا نرى - كما يقول لاسكى^(٤) - أن الأغلبية أحياناً تتجه نحو حزب معين نتيجة لنفورهم من حزب للوزارة، وذلك بسبب أن الوزارة ظلت في الحكم أمداً طويلاً، ولذلك يعمد الناخبون لانتخاب رجال الحزب المعارض للوزارة^(٥). وليس هذا الكلام بغريب عن نول العالم الثالث.

^(١) هو أستاذ إيطالي بجامعة تورين Turin، وقد ذكر ذلك وبينه تفصيلاً في كتاب له عن الأحزاب السياسية، وصممه عام ١٩١٢، وترجم إلى كثير من اللغات الأجنبية في القارة الأوروبية.

عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٥٦٠.

^(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

^(٣) أستاذ بمدرسة العلوم السياسية والاقتصادية بلندن، وقد كان الرأس المفكر لحزب العمال البريطاني قبيل وفاته في الأربعينيات.

^(٤) عبد الحميد متولى، المنفصل في القانون الدستوري (الإسكندرية: مطبعة دار نشر المعرفة، ١٩٥٢) ص: ٣٩٦.

إن تمسك الرئيس — أو الحزب الحاكم — بالحكم لفترة طويلة في الدول النامية، يجعل الصدا يزحف إلى نشاط الحزب وزعمائه، وقراراته، وأساليب عمله وذلك لطول بقائهم على القمة، مما يضعف نزعتهم المثالية، ويصيبهم بالجمود، وذلك ما لم يكن على رأس الحكم شخصية قوية مثل نهرو في الهند^(١).

٢- بطاقة السوء

الميدان السياسي — في كل زمان ومكان — يجذب إليه فريقين مختلفين: أحدهما: تغلب عليه النزعة المثالية^(٢)، والثاني تغلب عليه نزعة النفعية — المنافقون والوصوليون والسياسيون المحترفون — وهؤلاء هم الغالبية في الميدان السياسي^(٣).

وهؤلاء يكثر عددهم ويعلو شأنهم في الحكومات العسكرية في دول العالم الثالث، حيث نجد أن القادة بحاجة إلى ما ينثره أولئك المنافقون حولهم من أكاليل الإطراء والتمجيد لعبقريتهم، مما يجعل للقادة بضيقون بالمعارضين الذين ينكرون عبقريتهم، فيتخذون ضدهم قرارات جنونية مثل قرارات السادات في سبتمبر ١٩٨١ باعتقال ١٥٠٠ من معارضيه، وإلغاء كبرى صحف المعارضة وذلك بدون تحقيق سابق.

(١) لمزيد من التفصيل راجع، عبد الحميد متولى نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٧٦.

(٢) لمزيد من التفصيل عن الشخصيات الممتازة على رأس إدارة الحكم راجع: عبد الحميد متولى، الحريات العامة (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥) ص: ١٠٢ وما بعدها.

(٣) جيز Jazez، المبادئ العامة للقانون الإداري، ط٢، باريس، ١٩٣٥، ص: ٤١٥. ونقلاً عن عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٥٦٥.

فإذا كان ماركس قد رأى أن "الدين أفيون الشعوب" (٢) فإن بطانة
السوء — في الدول النامية — هي أفيون الحكام، أي أنها بمثابة مخدر لهم (٣).

فهذه البطانة تجعل الحاكم يظن بل ويعتقد أنه يسير دائماً إلى الأمام
وفي أمن، وأن قراراته وتصرفاته جميعها تسودها كلها العدالة والقانون،
وأن الشعب في نعيم وازدهار، بينما هو في الواقع على حافة الانهيار وذلك
بسبب أخذه بمبدأ "أهل الثقة فوق أهل الكفاءة" (٤).

تحقيب

قد تعاني بعض الدول من خلل واضح في بنيتها الاقتصادية
والاجتماعية، ومع هذا قد لا نجد لديها أزمة واضحة في القرارات السياسية:
فاليهند مثلاً ليست أكثر نمواً من بعض دول العالم الثالث كلها، ومع هذا فلا
وجه للمقارنة بين النظام السياسي الهندي المزدهر، وبين بعض النظم
السياسية في دول كثيرة من دول العالم الثالث.

كذلك فإن بعض النظم السياسية العربية يرتفع فيها متوسط دخل الفرد
إلى درجة تقترب أو تساوى أو تزيد عن دخل الفرد في الدول الإسكندنافية،
ومع ذلك فإن حجم المشاركة في هذه الدول يقل كثيراً عن مساحة المشاركة
في الدول الإسكندنافية (٥).

(٢) وهذا غير صحيح لأن الدين غذاء روحى للشعوب، والشعوب بحاجة إلى غذاء روحى
كحاجتها إلى الغذاء المادى كما يقول الفيلسوف الألماني شفيتر.

(٣) عبد الحميد متولى، الفصل فى القانون الدستورى، مرجع سابق، ص: ٤٠٠.

(٤) لمزيد من التفصيل راجع: عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول
النامية، مرجع سابق، ص: ٥٦٧-٥٦٨.

(٥) حسن صالح سميع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٤٦٨.

لذلك يجب أن لا يفهم أن ضعف النية الاقتصادية والاجتماعية سوف يتبعه بالضرورة ضعف فى مساحة المشاركة السياسية لأن ذلك سوف يؤدى إلى التحدى على حقوق الأفراد وحررياتهم، ويمنح النظم السياسية المغلفة حجة لتفسير وتبرير تقليص حجمها فى المشاركة.

أن تأمين المشاركة السياسية داخل المجتمعات بصفة عامة، والمجتمعات الفقيرة بصفة خاصة شرط أساسى لإحداث عملية التنمية المتكاملة. فإذا كان التقدم الاقتصادى والاجتماعى يحتاج إلى تعبئة ووعى سياسيين، فإن ذلك لن يتم بالصورة المرجوة إلا فى المجتمعات التى يكون الإنسان فيها حراً، وشاعراً بذاته، فيتمتع بحضور فعلى مع الجماعة السياسية^(١).

(١) الصادق شعبان، الحقوق السياسية للإنسان فى الدساتير العربية، بحث منشور بمجلة: المستقبل العربى، العدد ١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧، ص: ٤٥، ٤٦.

الفصل الثالث

علاج الأزمة

الفصل الثالث

علام الأزمة

تمهيد،

إذا كانت البداية المنهجية قد فرضت علينا رصد أسباب أزمة القرار السياسى، فإن النهاية المنهجية تسوقنا إلى ضرورة البحث عن حل أو مخرج لهذه الأزمة.

لقد حاول مفكرون كثيرون، لا سيما هؤلاء الذين ينتمون إلى دول العالم الثالث لأنهم الأقرب إلى الإحساس بالمشكلات، ومن ثم فهم الأكثر على تشخيص الحل والعلاج، وبالمثل تنوعت الاتجاهات التى تقترح العلاج حسب الخلفية، الثقافية والحضارية التى عايشها المفكر، إلا أنها على أية حال يمكن أن تكون منطلقاً لخطة عامة للعمل، طالما أن المجتمعات النامية تشترك أغليبتها فى خصائص معينة، وفى هذا الصدد يمكن تلخيص الأسلوب الذى يمكن اتباعه فى حل أزمة القرار السياسى فى النقاط الآتية:

أولاً: إعادة البناء القومى

إن إعادة البناء القومى لتلك الدول بحيث يتفق مع الحقائق البشرية والتاريخية والجغرافية يعيد إلى هذه الشعوب ذاتيتها، ويقضى على كثير من أسباب الفرقة والضعف ويعوض تلك الشعوب الكثير من النقص الذى تعانيه فى أجهزتها الفنية، وفى رجالاتها. وأن ندرك عملية البناء هذه إدراكاً واعياً ضرورة إعادة النظر فى التراث الثقافى لتلك الشعوب من ناحية وأن نؤمن بالعلم الحديث من ناحية أخرى، وأن يصاحب ذلك كله إيمان بقضية العدل الاجتماعى والعمل المنتج^(١).

(١) يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة مرجع سابق ص: ٢٧٢.

وإذا كانت مثل هذه الحلول تقف دون تحقيقها أمام طويلة من الوقت، فإن هناك اتجاهًا يحاول أن يجد الحل في الممارسة الواقعية لفلسفة النظام، حيث يذهب إلى أن التجربة هي التي تؤدي إلى الوضع الصالح^(١)، ويبدو أن ذلك الاتجاه تأثر إلى حد بعيد بنظرية أرنولد توينبي في التحدي والاستجابة حين رفض إرجاع التطور الحضاري إلى القدرات البيولوجية الخاصة للشعوب أو البيئات الجغرافية المناسبة، وردّه إلى القوة الإبداعية المحركة التي تخلفها الظروف المجتمعية الصعبة^(٢)، ولكن لابد وأن نلفت النظر إلى أن عنف التحدي وشدته قد يؤديان إلى إجهاض المحاولة في بدايتها، ثم إن الاستجابة قد لا تكون في مثل قوة التحدي، ومن ثم فلن تفلح المحاولة سوى في إحداث نكسة قد تعصف بالنظام كله^(٣).

ثانياً: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن التخلف الاقتصادي الاجتماعي يجعل الفرد منشغلاً بإشباع حاجاته الأساسية، فتستغرق وقته وطاقته، فلا تترك له الوقت اللازم والكافي للمساهمة في الحياة السياسية وعلى عكس هذا الوضع يوفر التقدم الاقتصادي والاجتماعي الظروف الملائمة للتقدم المعرفي اللازم لاشتراك الفرد في العملية السياسية^(٤).

(١) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية مرجع سابق ص: ٧٩.

(٢) Toynbee A., A study of History, Abridgement of vols I-VI by D. somervell (Loford: University Press, 1962) P:750.

(٣) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ٨.

(٤) معاد الشرقلوي، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص: ٤٩.

إن للوضع الاجتماعى للمواطن أثراً فعالاً فى تشكيل اتجاهاته السياسية، ومن ذلك مكانته الاقتصادية، وطبيعة الدخل الذى يعتمد عليه، والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها، وعقيدته الدينية^(١)، والتربية السليمة والتعليم^(٢). بل إن أى من هذه جميعاً قد يكون كافياً بذاته لتشكيل اتجاهات المواطن^(٣).

إن المشاركة السياسية تختلف من شخص لآخر بل ومن طبقة لأخرى، ومن المعروف أن الأشخاص أصحاب المكانة الاجتماعية والاقتصادية الأعلى يميلون إلى المشاركة بقدر أكبر من أصحاب المكاتب الأقل، وذلك بغض النظر عن المجتمعات التى يعيشون فى ظلها أو الأنظمة السياسية التى ينضوون تحت لوائها^(٤).

إن التقدم الاقتصادى يجعل الأفراد يعيشون فى مستوى مرتفع، وهذا الانتعاش الاقتصادى لا بد وأن يلقى بظلاله الوارفة على الحياة السياسية داخل المجتمع، لما يودى إليه من تخفيف التوترات الاجتماعية بين طبقات المجتمع وظفاته^(٥).

(١) طه بدوى، الفكر الثورى، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.

(٢) صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.

(٣) طه بدوى، الفكر الثورى، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.

(٤) Dalen V., and Zeigler, Introduction to Political science (New jersey: prentice Hall, Inc. Englewood cliff, 1977)P:130.

(٥) سماد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص: ٤٧.

وفى مثل هذا الجو يتبلور نوع من الاتفاق الجماعى على الأسس الرئيسة للمجتمع، تتعايش فى ظلها الفئات والطبقات الاجتماعية^(١). وبهذه الكيفية يتحول المجتمع من مجتمع قائم على الصراع Societe Conflictuelle إلى مجتمع قائم على الاتفاق Societe Consensuelle وهذا الأخير هو الإطار الملائم لبلورة وصياغة القرار الأمثل^(٢).

إن التطلع السياسى لن يؤتى ثماره إلا إذا واكبه إصلاح اقتصادى واجتماعى، ومن المعروف أن التخطيط السياسى بجهضه الاقتصاد المتخلف والنظام الاجتماعى المتردى، ولعل هذا هو ما جعل رجال الفكر السياسى يذهبون إلى القول بأن ظاهرة التنمية هى مشكلة سياسية فى المقام الأول، حيث أن التنمية تخطيط، والتخطيط فى أساسه إدارة سياسية^(٣).

ثالثاً: التنمية السياسية

تتمثل التنمية السياسية فى رأى كثير من الباحثين فى تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمى والعى، وذلك بالإضافة إلى

(١) إسماعيل صبرى عبدالله المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية فى الوطن العربى، بحث منشور فى كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان، للدكتور على الدين هلال وآخرين، ص: ١١٤.

(٢) صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٤٦٤.

(٣) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ٦٩.

تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع الواحد بدون أية تمييزات طبقية أو عرقية أو غير ذلك^(١).

إن التنمية السياسية هي المشكلة الأولى التي لابد من تخطيطها والدولة في بداية الطريق حتى تكون الخطوات بعد ذلك أكثر نفعاً وأعمق فاعلية، وفي هذا الصدد يرى بعض السياسيين أن البداية الحقيقية لذلك تكمن في تنشئة ثقافة سياسية، بمعنى تأصيل القيم والمبادئ السياسية لتتحول بعد ذلك إلى سلوك عملي يلتزم به القادة والمواطنون^(٢).

من هنا لابد وأن ندرك تماماً أن الدولة لكي تحقق أى قدر من النجاح في قراراتها السياسية ينبغي عليها أن تتبع وتطبق ما يلي:

١ - التحرر من التبعية

يجب أن تتحرر دول العالم الثالث تماماً من كل تبعية خارجية، حيث أن ذلك هو الأساس الذي تنطلق منه العملية كلها. ونحن لا نجانب الحقيقة إذا زعمنا أن الجانب السياسى هو المحور الذى دارت حوله عملية الصراع من أول الأمر، فقد مرت هذه الدول بمراحل ثلاث: استعمار واستغلال، فكفاح ونضال، ثم تحرر واستقلال، ولذلك كان العنصر السياسى هو الغالب على تفكير قادة هذه البلدان وهم يحاولون - فى أول عهدهم وقد عادت أمور دولهم إليهم - تلمس الطريق تجاه نظام يطبقونه ونظرية يتبعونها لا سيما وهم يفكرون إلى فلسفة معينة محددة فى هذا الصدد، وأول شروط النجاح لن

(١) نبيل السملوطى، بناء القوة والتنمية السياسية (الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨) ص: ١٤٩.

(٢) Brewer and Ronald, Political Development and change (London Macmillan, 1975) Introduction.

تكون نابعة من واقع المجتمع وليست مستوردة من خارجه، وإلا لكان مآلها إلى الفشل^(١).

٢- نضج الوعي السياسي

إن الوعي السياسي^(٢) الناضج والمزدهر يساعد على الوصول إلى القرارات السياسية الرشيدة في أقصر وقت ممكن^(٣). ونضج الوعي السياسي لا يمكن تحقيقه في لحظة فهو يتطلب شيتين أساسيين لا بد منهما حتى يتم الوصول إليه:

أولهما: فلسفة سياسية نستطيع أن تصل ببساطتها وواقعيتها إلى مستوى القاعدة الجماهيرية، ونقنعها بجذورها وفعاليتها، وقدرتها على تحقيق أهداف للشعب الكبرى في الحرية، والمساواة، والرخاء، فيكون رد الفعل إلى الجماهير هو الاستجابة النشطة لهذه الفلسفة، والاستعداد الكامل للبذل والتضحية من أجل ترجمتها واقعاً ملموساً، تعيشه القواعد الشعبية الممثلة لأغلبية الشعب.

وثانيهما: ممارسة عملية للمشاركة السياسية تتضح في أثنائها الرؤية الصحيحة وتبرز الاحتياجات العملية، وتتحدد ومائل ملاقاتها^(٤).

^(١) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ٦٩.

^(٢) الوعي السياسي يعنى: معرفة المواطن بحقوقه السياسية، وبمقومات النظام الاجتماعى العام، وبما يجرى حوله من أحداث ووقائع.

حسن صالح سميع، أزمة الحرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٤٨٢.

^(٣) Ronald J.P., Democratic political theory (princeton: N.J. Princeton University press, 1979) P.236.

وكذلك: كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع

سابق، ص: ٦٥.

وكذلك: حسن صالح سميع، أزمة الحرية في الوطن العربي، مرجع سابق ص: ٤٧٦.

^(٤) عبد الفتاح حسنين العلوى، الديمقراطية وفكرة الدولة، مرجع سابق، ص: ٧٧.

فمن الخطر على مستقبل البلاد وكيانها أن تدعو عامة الشعب إلى الاشتراك في الشؤون العامة، إذا كان أفرادهم لم يحرزوا بعد قسطاً من النصح السياسي، أى من الوعي، ومن الإحساس بشعور التضامن الاجتماعي^(١).

ومن المتطلبات الأساسية لصنع القرار السياسى السليم، تمتع المواطنين ببناء شخصية ناضجة، وأن يكونوا على درجة عالية من لوعى والاهتمام بالشؤون العامة^(٢).

وقد لعبت نظرية الإرادة العامة عند روسو - إلى جانب فلسفات لوك ومونتسكييه وفولتير - دوراً كبيراً فى إنضاج فكرة الرأى العام^(٣). إذ أن السيادة تخص الشعب باعتباره شخصية مشتركة فى حين أن الحكومة ما هى إلا مجرد وسيط له سلطات مفاوضة يمكن سحبها أو تعديلها وفق لما تمليه إرادة الشعب^(٤).

(١) عبد الحميد متولى، بعوث إسلامية (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٩) ص: ١١

(٢) Roger W Cobb and Charles D Elder, the politics of Agenda Building: An Alternative Perspective for Modern Democratic theory, journal of politics, vol.33 (1971) P.893

(٣) فى التعريف بالرأى العام راجع:

Truman D., the Government Process (New York Alfred Ankaf, 1951) P:220.

Curtis M., understanding public opinion (New York Macmillan company, 1952) P 29

- سعيد سراج، الرأى العام، ومفوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦) ص: ٧.

- أحمد أبو زيد، سيكولوجية الرأى العام ورسائله الديمقراطية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٩) ص: ٣٨.

(٤) راجع فى ذلك:

- جورج سيلين، تطور الفكر السياسى، جزء ١، ترجمة حسن جلال العروسى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١) ص: ٧٩٨.

وبعد ذلك قام جون ستورلات مل للتصدي لظاهرة الرأى العام مستهدفاً التأكيد على أهميته كعائل أمام الاستبداد، واعتبر الصحافة من أهم العوامل التى تساعد على تكوين الرأى العام والتعبير عنه^(١).

وقد عبر جيفرسون Thomas Jefferson عن إيمانه بالصحافة باعتبارها المصدر الأساسى للمعلومات، فبرغم احتمال تعرض الفرد للخطأ فى ممارسته الفكرية، إلا أنه اعتقد فى إمكانية الأغلبية للوصول للقرارات الصائبة^(٢). وفى القرن العشرين سجل الرأى العام أعظم انتصاراته وأصبح صاحب السيادة والسلطان فى حكم الشعوب بفضل التقدم العلمى والتكنولوجيا الهائل والتطور الضخم فى وسائل الإعلام، وظهور نظريات وأيديولوجيات جديدة، وتدعيم المجالس النيابية، والمنظمات الشعبية والنقابية، وتمتع الصحافة ووسائل الإعلام بشكل عام بمزيد من الحريات، حتى أطلق على العصر الذى نعيش فيه عصر الرأى العام، وأصبح من الضرورى على الحكومات أن تفتن إلى الرأى العام ولن تأخذ حذرهما منه^(٣).

- لوك، هيوم، روسو، العقد الاجتماعى، ترجمة عبد الكريم احمد (القاهرة: دار سعد مصر للطباعة والنشر، بدون) ص: ٩٦.

- جان جاك شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسى، ترجمة محمد عرب ماصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥) ص: ٤٩٣.

^(١) عبد الحميد حجازى، الرأى العام والإعلام والعرب النفسية (القاهرة: دار الرأى العام، ١٩٨٧) ص: ٣٢.

^(٢) Sibert, Peterson and schromm, four theories of the press (chicago, London: Illinois press, Jed, 1979) P: 44

^(٣) Key V.O., public opinion and American Democracy (N.Y., Alfred Aknof, 1961) P: 14.

فمن المعروف أن المشاركة العامة للمواطنين تحقق الصالح العام، وترسم السياسة العامة لهذا الصالح العام، إلا أنه ينبغي على المواطنين أن يتمتعوا بالمعرفة والرشد في مناقشاتهم لهذه السياسات ومن ثم يدرك المواطنون أكثر السياسات حكمة في المجال السياسي، والتي عليهم إجبار الحكومة على تبنيها.

٣- المشاركة الفعالة

إن المشاركة السياسية تهدف إلى اشتراك القطاعات العريضة من الشعب في إدارة العملية السياسية مما يجعل القرارات السياسية تخرج معبرة بصدق عن رأى المواطنين^(١).

فمن المعروف أن المشاركة السياسية تتدرج، فتبدأ من حق الفرد في التصويت، وتتم بالمشاركة في المناقشات السياسية وتقديم الشكاوى والاقتراحات واكتساب عضوية التنظيمات الشعبية والترشيح للمناصب العامة، وتنتهي بالوجود الفعلى في بنية السلطة. وتتطلب الممارسة السياسية البناء لأحد لو كل هذه الأنشطة اقتناعاً بضرورة وجدوى المشاركة، بحيث ترقى هذه الأخيرة إلى مرتبة الالتزام والواجب^(٢).

وبالإضافة إلى الاقتناع بضرورة المشاركة فإن هذا العنصر يستلزم أن تكون تلك المشاركة بوعى وإيجابية^(٣).

(١) Verbas., and Norman, Participation in America: Political Democracy and Social Equality (New York. Harper and Row, 1972) P : 78.

(٢) صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٤٧٧.

(٣) سعد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص: ٤٨.

إن المشاركة السياسية مبدأ أصيل من المبادئ التي يتوقف عليها نجاح العملية السياسية، وذلك لما يلي:

أ- إن المشاركة السياسية هي الوسيلة إلى الاستقرار السياسي، فما منع حق المشاركة لأي سبب إلا وكانت النتيجة انقلابات سمع عنها كثيراً في بلاد العالم الثالث.

ب- تؤدي المشاركة إلى قوة وتدعيم السلطة السياسية القائمة.

ج- تقوى المشاركة الشعور بالانتماء وتلقائية الطاعة والإحساس بالمسئولية^(١).

د- المشاركة السياسية هي التزام سياسي بين المواطن والدولة، وذلك هو ما ذهب إليه جان جاك روسو^(٢).

هـ- المشاركة السياسية حقيقة أخلاقية قبل أن تكون خبرة تجريبية تعصمها الفضيلة^(٣) وهي مسألة اقتناع قبل أن تكون موضوع إجبار وإكراه.

فإذا قام النظام السياسي على أساس المشاركة فإنه يولد شعوراً في نفوس المحكومين بأن ذلك النظام يعبر عن مخزون ضمائرهم، وبالتالي فإنه نظام مشروع، ويستحق منهم التأييد والطاعة^(٤). فالمواطنون لا يعترفون

(١) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص : ٧٠ - ٧١

(٢) Duguit, Souverainete et liberte (Paris: Sirey, 1922) P : 48.

(٣) جان جاك شوفالبييه، المؤلفات السياسية الكبرى من ميكافيللي إلى أيلنا، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠) ص : ٤٩١.

(٤) Weber M., the theory of Social and Economic, Organisation (N. Y: oxford univeristy press , 1944) P : 121

بشرعية السلطة إلا إذا كانت مستمدة من المعتقدات الفكرية الكامنة في نفوسهم^(١).

وقد ذهب David Easton إلى أن من أهم عوامل استقرار النظم السياسية وثباتها هو اعتقاد الأفراد بأن من واجبهم قبول وطاعة الحاكم، والعمل والالتزام بمقتضى النظام الذى يقوم بإعماله فى واقع الحياة^(٢).

ولن يتوفر ذلك الاعتقاد إلا إذا أحسن الأفراد المحكومون بالالتقاء والتوافق بين هويتهم المذهبية، وما يطبقه الحاكم، أى إذا أحس المحكومون بالالتقاء والتوافق مع الحاكمين فى مفهوم الشرعية وما تتبثق عنه من مشروعية^(٣).

إنه عندما يلتقى الحاكم والمحكوم ويتفقان فى مفهوم الشرعية، وما تتبثق عنه من مشروعية، فسوف يزدى الانسجام الفكرى إلى وحدة الشعور الجماعى تجاه الظروف الموضوعية المعوقة لصنع القرار السياسى الأمتل، فينطلق الجميع نحو التخلص التدريجى من آثار الرواسب القارخية، ومن دائرة التخلف والتبعية، وسوف يواكب ذلك نضج فى الوعي السياسى، ويتحقق الاستقرار السياسى^(٤).

(١) Weber M., Economy and Society, An outline of Interpretive sociology (New YORK : bedminster press, 1968_ VOL. I p : 210.

(٢) Easton D., A system analysis of Political live (New York : Wiley 1965) P : 275.

(٣) Robert M., the Web of Government (New York : Mac millan, 1947) P : 4.

(٤) صالح حسن سبيع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص : ٥٣٤.

إن مبدأ المشاركة - إلى جانب حفاظه على الاستقرار - يجعل الناس يشعرون بأنهم يتمتعون بتأثير ما على القرارات، ويوفر تدفيس للتوترات العامة، ويعمل على التعرف على مصادر المعارضة بدلاً من دفعها للعمل الخفى، وإثارة المتاعب بسبب عدم السماح لها بالتعبير عن آرائها بصراحة^(١).

كذلك فإن الاختلاف فى الرأى ومتابعة المصالح من أكبر نواعى التغيير، ويمكن للضغوط السياسية الناجمة عن ذلك أن تدفع صانعى القرار إلى العمل المستمر والمستتير وتمنعهم من الركون إلى الرضا عن النفس وعن مستوى الأداء، وتحول دون إصدار قرارات خاطئة، وذلك من خلال تعبئة الضغوط المعارضة. فربما نكره من يعارضنا داخل الدولة، ولكننا نحتاج إليه، ولذلك قد نأخذ برأيه^(٢).

وتتبع قيمة المشاركة - أيضاً - مما يأتى:

- ١- أنها تعطى فرصاً متساوية للمواطنين أصحاب كل الاتجاهات للمشاركة فى عملية صنع القرار ووضع السياسة العامة.
- ٢- تقف فى مواجهة الطغيان على الحقوق الفردية.
- ٣- تعلم وترفع من المستوى الثقافى للمواطنين الذين قبلوا أن يكونوا فى موقع المسئولية^(٣).

(١) مبقاً دومند، القرارات الفعلية، ترجمة مصطفى إدريس، مراجعة يوسف محمد القبلى (بدون) ص : ١٧.

(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٣) Dennis I. Probits G. Walker and Keneth L. Kolson, Pulic opinion and Responisblity (N.Y. : Enoglewood Cliff Prentic Hall, 1979) P : 155.

٤- قوة الأحزاب

نشأت الأحزاب السياسية ^(١) كمؤسسات وسيطة بين السلطة والجمهور، نتيجة للنمو الديمقراطي وزيادة التمثيل البرلماني، فهي إذن واسطة يستطيع المواطن عبرها التعبير والمشاركة في الحياة السياسية ^(٢). وهذه المهمة تتوقف على مكانة الأحزاب وقربها من الجماهير، وكذلك ما تتمتع به من احترام لدى السلطة التي ما هي في الغالب سوى إفرزات حزبية، وبذلك تشارك الأحزاب السياسية في صياغة القرارات السياسية، حيث يتعين عليها الربط بين المواقف الفردية والتنسيق بينه وبلورتها في رأي عام واحد ^(٣).

والأحزاب السياسية سواء في الأنظمة الديمقراطية أم الشمولية تمثل همزة الوصل بين القطاعات العريضة من المواطنين والنظام السياسي الحاكم، حيث هي التي تحمل رغبات الشعب إلى السلطة الحكومية ممن بيدها اتخاذ القرارات، ومن الناحية الأخرى هي التي تمهد الطريق للجماهير للإحساس بالتوحد مع السلطة السياسية ^(٤).

^(١) في تعريف الأحزاب وأنواعها راجع:

- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد، عبد المحسن سعد (بيروت : دار النهار، ١٩٧٢) ص : ٣ وما بعدها.

- Stephen L. Wasby and others, Political Science, the Discipline and Its Dimensions, (N.Y. : Charles scribers sons, 1970) P : 344.

^(٢) عابدة السخاوي، العلاقة بين فلسفة القرار السياسي ووسائل الإعلام، دراسة نقدية للصحافة في مصر في الفترة من ٧٠ - ١٩٨١، رسالة دكتوراه من جامعة الإسكندرية ١٩٩٦، ص : ١١٤.

^(٣) محمود خيرى عيسى، الأحزاب السياسية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٩) ص : ٦٥.

^(٤) Crotty, Freeman and gatlin (editors), political Parties and political Behavior (Boston Allyn and Bacon, Second edition, 3rd printing, 1973) P : 3.

ومن ثم فإن على الأحزاب أن تتقدم نحو الشعب لإعداده لتولى السلطة بنفسه عن طريق تطوير ثقافته، وإعداد كوادره، وتعبئة جماهيره، ووضع خطته، وتنفيذ مراحلها^(١).

فالأحزاب السياسية تعدّ مدارس تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة، لذلك فهي التي تقدم للهيئة الناجبة المرشحين الصالحين لتولى الوظائف النيابية^(٢).

إن قوة الأحزاب وجراعتها ينبثقان من الثبات والعصمة، وهما ما يتصف بهما القادة، الذين يجسّدون هذه الأحزاب بشخصياتهم^(٣).

وبشكل عام فكلما كان الحزب أكثر مركزية وأقل تنظيمياً وأكثر اعتماداً على مبدأ كامل ومتناسك لمكنه التأثير في الرأي العام بدلاً من تكوينه، ومن الإحاطة بالجماهير بدلاً من إلحاق بهم^(٤).

(١) حسن حنفي، دعوة للحوار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣) ص: ١٢٨.

(٢) شرودر هـ. وآخرون، التسويق السياسي، ترجمة على مقلد (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣)، ص: ٦٨.

(٣) غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة نسيم مصر (بيروت - باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٢) ص: ١١٨.

(٤) عابدة السخاوي، العلاقة بين فلسفة القرار السياسي ووسائل الإعلام، مرجع سابق، ص: ١٢٠.

وعلى ذلك فالأحزاب تقدم للشعب مجموعة من الخدمات العامة،
تتلخص فيما يلي^(١):

١- يعمل الحزب كمنظمة تعليمية، فيقدم للشعب مختلف المعلومات
الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التي توظف فيه الوعي
السياسي.

٢- يشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية إذ هو يعمل على التوفيق بين
وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات كما يعمل على
التهوين من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية، مع
إعلاء شأن كل ما يرمى إلى تنمية المصالح المشتركة.

٣- يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها
ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، مما يقوى روابط الهيئة الناجية بالهيئة
الحاكمة.

٤- يقوم الحزب وهو خارج الحكم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة.
٥- يهيئ الحزب للشعب فرصة لاختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين
متنافسين، وللاختيار بين السياسات المتباينة.

٦- إن وجود أحزاب متنافسة يمكن للشعب من الاقتصاد من الحكام
الفاستدين الخاملين ومكافأة الصالحين المجددين، ويظهر ذلك بصفة خاصة
حيث يوجد نظام الحزبين، وحيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرامج
ومبادئ حزبه، أما في حالة تمسك النائب بحريته وعدم تقيد بمبادئ
حزبه فإن مسؤولية الحزب ومسئولية زعمائه أمام الشعب لا تكون محددة
المعالم.

(١) بطرس غالي، محمود خيرى عيسى، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص :

٥ - مصداقية وسائل الإعلام

تحولت وسائل الإعلام بعد الثورة التكنولوجية، ودخول مجال الأقمار الصناعية والحاسبات الإلكترونية إلى قوة سياسية، تعادل أى قوة أخرى داخل النظام السياسى، لذلك تفضل السلطة وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات^(١).

وكما كانت المادة المقدمة من وسائل الإعلام مفهومة وسهلة القراءة ومثيرة لاهتمام صانع القرار، وخالية من التعقيدات اللفظية والعلمية كلما زادت فرصتها لتكون مصدراً رئيساً من مصادر معلومات صانع القرار.

وقد قامت دراسات وبحوث عديدة لبحث الوظيفة المعرفية لوسائل الإعلام، ومن أهمها دراسة لوماكس "Lomax" الذى قام بدراسة حول تأثير وسائل الإعلام فى وضع أولويات الاهتمام أمام صانعى القرار السياسى وجماعات الضغط والجمهور وتأثيرها فى صنع السياسة العامة.

وقد كشفت الدراسات أن هناك ارتباطاً قوياً بين درجة الثقة فى مصداقية التغطية الإعلامية ودرجة التأثير بها، وكان من نتائج التغطية الإعلامية، عقد جلسات استماع داخل الهيئات الحكومية لتقصي الحقيقة، وانتهاء الجلسات بإصدار توصيات جديدة لتغيير السياسات واتخاذ قرارات جديدة^(٢).

(١) John D., steinbruner, the cybernetic theory of Decision: New Dimensions of Political Analysis Princeton (N. J. . Princeton University press, 1974) P : 170.

(٢) Lomax et all, "Media - Setting: effects on the public, Interest group, leaders policy makers, and Policy "public opinion quarterly, vol, 47 (spring 1983) pp: 22 - 31.

ومن الجدير بالذكر هنا أن دور وسائل الإعلام بالنسبة لدائرة صناعة القرار وبالنسبة للجمهور، يتوقف على ديمقراطية النظام السياسي، كما أنه — وسائل الإعلام — قيامها بهذا الدور تدعم الديمقراطية وتوسع رقعتها في المجتمع.

لذلك يمكن القول أنه مما تقتضيه طبيعة الأشياء ولولزمها في محبط القرار السياسي، توفر قدر معقول من المعلومات الصادقة والحقيقية للأفراد والجماعات^(١)، حيث تتعدد ردود فعل الجمهور إزاء القرارات بقدر ما يتلقاه من وسائل الإعلام عنها، وهذا يؤثر بدوره في تنفيذ القرارات، كما يؤثر على الثقة في الحكومة ذاتها^(٢).

(١) جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ١١٤

(٢) Arthur H. Miller, Edie N. Goldenberg and Iutz Erbring, "Impact of Newspaper on Public Confidence," American Political Science Science Review No., 73, 1979, P. 67.

الفصل الرابع
القيود والضمانات المنظمة
للقرارات السياسية

الفصل الرابع

القيود والضمانات المنظمة للقرارات السياسية

تمهيد

إن قدرة الجهاز السياسى على اتخاذ القرارات لا تعتمد على ما يتوفر له من موارد ومعلومات فحسب وإنما ثمة قيود وضمانات ترد عليه — على قدرة الجهاز السياسى — من مجتمعه الكلى — بينته — وهذا الأمر يبيـه إلى دور تلك البيئة فى تقييد إمكانيات الجهاز السياسى، وتتلخص القيود والضمانات المنظمة للقرارات السياسية فى:

١ - شروط الموافقة

إن الجهاز السياسى يخاطب بقراراته المحكومين، ولمدى استجابتهم لقراراته أثر أكيد فى فاعليتها، ففى استجابة الجماعة تأييد للجهاز السياسى ودعم لقراراته والعكس يعوق تلك القدرات^(١).

إن القرار السياسى — كما يقول كانط — إذا كان مستمداً من المحكومين أو من المتخصصين منهم كان ذلك ضماناً أكيداً على صحته، وإذا ما لكتملت لدى كل أمة قراراتها وقوانينها المستمدة من روحها عن طريق تمثيل الشعب كله، توصلنا إلى قرارات صحيحة، فقرارات وقوانين الدولة يجب أن تتال رضا الشعب وموافقة^(٢).

(١) محمد طه بنوى، النظرية السياسية (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٦)
ص: ٣٥٥ وما بعدها.

(٢) Jones W.T., Masters of political thought (Boston: Haughter Mifflin Co., 1941)P:259.

فالقرار السليم — في رأى كانط — لا يمكن للتوصل إليه عن طريق العقل التجريبي أو العملي — أى عن طريق المعرفة المتأينة فقط — بل عن طريق روح الجماعة^(١). إن هناك أقوالاً كثيرة تكل على تحمس كانط لمبدأ الحرية في صنع واتخاذ القرار يقول كانط: "لا مصيبة عند من تعود على الحرية أشد هولاً من أن يرى نفسه مسلماً إلى من يرغمه على الامتنال لهواه الخاص، والعمل بما يريده ذلك الشخص" ويقول في نص آخر: ".... إن الطفل يبكى وينزعج إذا ألزم أن يعمل له الآخرون ما يريد أن يعمل هو" ويقول في نص ثالث: "..... الإنسان الخاضع لغيره، لم يعد إنساناً، لقد فقد تلك المكانة، إنه ليس إلا تابعاً لذلك الآخر"^(٢).

٢- خضوع السلطة للقانون

يهدف نظام الدولة القانونية إلى حماية الحقوق الفردية ووضع قيود على سلطات الحكم حتى لا تجور على حقوق الأفراد في المشاركة في صنع القرار.

فالقانون من صنع الشعب والغرض منه تنظيم المجتمع حتى لا تسود الفوضى، بل إن القانون يوفر الجوهر الملائم لحرية التعبير عن الآراء دون السماح بكبت حريات الفكر والرأى مع وضع الضوابط اللازمة لمنع الإحلال بأمن المجتمع وأهدافه الأساسية^(٣).

(١) كانط، نقد العقل للمجرد، ص: ٢٥٩، نقلًا عن: عماد عبد السلام رؤوف، كانط "ملاح حياته وأعماله الفكرية" (بنداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦) ص: ٥٠.

(٢) عبد الرحمن بدوي، إيمانويل كانط، فلسفة القانون والسياسة (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٩) ص: ٩٤. وكذلك: على عبد المصطفى محمد، اتجاهات الفلسفة الحديثة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣) ص: ٤٥١.

(٣) سعيد سراج، الرأى العام، مرجع سابق، ص: ٢٦٥.

لذلك فقد أصبح مبدأ سيادة القانون^(١) ظاهرة مهمة تتلادى بها حالياً كافة الأنظمة الديمقراطية الحرة وذلك لأن نظام الدولة القانونية يدعم للرأى العام ويعطيه الفعالية ويضفى عليه الشرعية، كما أن وجود رأى عام قوى يدعم مبدأ سيادة القانون، ويحمى نظام الدولة القانونية.

فلم يعد الحاكم يمارس اختصاصه كامتياز شخصى له بل أصبح يمارس هذه الاختصاصات بصفته وكيلًا عن الشعب وأميناً على هذه الاختصاصات، وأصبح من حق الشعب وضع القيود على سلطات الحاكم لضمان عدم استبداده وعدم إساءة استخدامها^(٢).

إن انتشار الوعى الديمقراطى، وتأسيس نظرية الحقوق والحريات العامة، فى ضمير الجماعات مع انتشار الثقافة ونمو الوعى العام له أثره

^(١)يوثر الدكتور عبد الحميد متولى استعمال اصطلاح "مبدأ سيطرة أحكام القانون" على استعمال اصطلاح "مبدأ سيادة القانون" ذلك لأن السيادة Souverainete - فى رأيه - هى اصطلاح معروف فى القانون بمعنى معين وهى - طبقاً لتعريفها داخل الدولة - سلطة عليا Powoir Supreme لا توجد فى ميدان نشاطها - داخل الدولة - سلطة أعلى منها بل ولا معادلة أو مناقضة لها ثم إن من المبادئ الدستورية المقررة فى العصر الحديث أن السيادة للأمة - لا لفرد ولا لطبقة من الإشراف أو النبلاء مثلاً - فالمقصود إذن "سيادة الأمة" هو أن يكون لإرادة الأمة تلك السلطة العليا، وتلك الإرادة تظهر فى صورة القانون، بعبارة أخرى إن السيادة هى للأمة التى يصدر عنها القوانين لا للعنوان ذاته.

عبد الحميد متولى، الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩) ص: ٣١.

^(٢) طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة لقانون (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣) ص: ٢٣٢.

الضخم فى زيادة الدور الذى يمكن أن يؤديه الرأى العام، كضمان لمبدأ
المشروعية فالحكام وقد بات يهددهم سخط الرأى العام، وما عسى أن يولده
خروجهم على القانون من رد فعل لدى المحكومين. يجدون أنفسهم فى الكثير
الغالب مضطرين إلى احترام حكم القانون والنزول إلى مقتضاء^(١).

وبذلك أصبح الإجماع الآن — فى النظم السياسية المعاصرة — يكاد
ينعقد على ضرورة تفيد الدولة بالقانون ورضوخها لأحكامه صيانة للحقوق
والحريات العامة، وضماناً لحسن ممارسة السلطات الحاكمة لاختصاصاتها.

يقول الفقيه الألماني جليينيك Jellinek إنه ما لم تخضع الدولة
للقانون فإن ما يعد قانوناً ملزماً للأفراد لن يكون قانوناً بالنسبة للدولة، وهذا
غير ممكن لأن القاعدة لا تكون قانونية وغير قانونية، فى نفس الوقت، اللهم
إلا إذا أقمنا الدولة على أساس دينى، ولكن الدولة ليست إله على الأرض —
ومن ثم فهى خاضعة للقانون ونشاطها محدود بالقانون، ويمكن محاسبتها أمام
القضاء الذى يطبق عليها القانون شأنها شأن الأفراد^(٢).

إن خضوع الدولة للقانون يعضى للشرعية، على حق الرأى العام فى
ممارسة دوره فى عملية اتخاذ القرار السياسى، وذلك بتقنين حق الشعب
للمشاركة فى العمل السياسى^(٣).

(١) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٢) ثروت بنوى، النظم السياسية، مرجع سابق، ص: ١٦١.

(٣) سعيد سراج، الرأى العام، مرجع سابق، ص: ٢٦٩.

وتتلخص مدلولات هذا المبدأ فيما يلي:

أولاً: إن أية سلطة أو هيئة لا تستطيع أن تصدر قراراً فردياً إلا في الحدود التي بينها قرار عام، أي في حدود تشريع وضع من قبل للجميع على السواء.

ثانياً: إن كل قرار عام يجب أن يكون موضع احترام حتى من السلطة التي أصدرته، طالما ظل القرار قائماً، أي دون إلغاء أو تعديل أدخل عليه بالطرق القانونية^(١).

ثالثاً: إن القيود التي تفرضها الدولة على حريات الأفراد ونشاطهم لا يمكن تقريرها — كما يقول دوجي — إلا بواسطة قانون يوافق عليه ممثلو الأمة أي أنه لا يكفي في هذه الحالة بلانحة للهم إلا إذا كانت صادرة منفذة أو مكملة لقانون، أي ما اصطلح على تسميتها "باللانحة التكميلية"^(٢).

رابعاً: إن ما يقصى به هذا المبدأ هو احترام ما يطلق عليه "بالمشروعية الشكلية" أي احترام قاعدة تسلسل (أو تدرج) التصرفات القانونية، ففي قمتها نجد الدستور ثم يليه في المرتبة القانون ثم اللانحة ثم القرار، فالتصرف ذو المرتبة الأدنى يجب ألا يتعارض مع تصرف ذي مرتبة أعلى، فكل سلطة يجب عليها أن تحترم السلطة الأعلى^(٣).

(١) عبد الحميد منولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) عبد الحميد منولى، الوسيط في القانون الدستوري (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٥٦) ص: ٢٦٩.

(٣) عبد الحميد منولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٥.

وقد حددت الشريعة الإسلامية بوضوح الإطار العام لكافة التصرفات البشرية سواء أكانت هذه التصرفات صادرة من الحكام أم من المحكومين، وكل تصرف أو إرادة بشرية تخرج عن هذا الإطار، فإن التصرف لا يعتد به^(١).

فالقرار الذى تتوصل إليه السلطة العامة لا يوصف بكونه قراراً شرعياً إلا إذا توفرت فيه الشروط الآتية:

١- أن يكون متفقاً مع روح الشريعة، معتمداً على أصولها الكلية وقواعدها الشاملة، وهى بطبيعتها قواعد لا تقبل التغيير أو التبديل، كما لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان.

٢- أن يكون القرار الذى توصلت إليه السلطة العامة غير مخالف لدليل من الأدلة التفصيلية التى تقرر شريعة عاملة للناس، وهى تشمل الأحكام العملية التى جاءت بها الشريعة الإسلامية بطريقة واضحة وحاسمة فى جانب المنع أو التخيير بحيث إذا مورست السلطة خارج هذا النطاق فإن قراراتها تعد باطلة ويجب ردها، وهو ما يقرره الإمام الأمدى^(٢).

وعلى ذلك إذا مورست السلطة العامة خارج هذه الضوابط، فإن قراراتها تكون باطلة، وذلك فى كل الحالات التى يكون فيها القرار مخالفاً لدليل قطعى أو قاعدة كلية أو أصل شامل من أصول الشريعة لو كان الدليل ظنياً والحاكم غير مجتهد، أو كانت ممارسة السلطة تتعارض مع مصلحة المجتمع.

(١) فواد قنادى، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون فى الفقه الإسلامى

(للقاهرة: دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٠) ص: ٣٤٨ وما بعدها.

(٢) نفس المرجع السابق، ص: ٣٥٠.

٣- الرقابة القضائية واستقلالها

يرى دوجي أنه ليس بكاف أن نقرر مبدأ سيادة القانون من الناحية النظرية فحسب، وإنما يجب أن ينظم جزاء على مخالفة أحكام ذلك المبدأ، أي أن ننظم ضمانات تكفل احترامه، وليس ثمة ضمانات أكثر كفاءة لاحترامه من وجود هيئة قضائية تتوفر فيها كل ضمانات الاستقلال والنزاهة والكفاءة، ويكون من مهمتها إلغاء القرارات المخالفة للقانون^(١).

فالسطة القضائية يجب أن يكون لها القدرة على الوقوف في وجه أعمال السلطة التنفيذية المخالفة للقانون^(٢). كذلك ينبغي على السلطة القضائية رقابة دستورية القوانين، وأن يكون لهيئة قضائية — المحكمة الدستورية — حق النظر فيما إذا كان القانون مخالفاً للدستور فتقضى بعدم دستوريته وتمتنع عن تطبيقه، أو أن تحكم بإلغائه^(٣).

٤- فصل السلطات

تتف فكرة الفصل هذه موقف النقيض من فكرة الجمع أو المزج بين السلطات، وبوجه خاص السلطتين التشريعية والتنفيذية وهما سلطتا القرار والحكم^(٤).

^(١) Duguit, Leçons de Droit Public Général (Paris: Press Universitaires de France, 1926) P. 205.

وكذلك:

عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٦.

^(٢) مارسيل بريلو، جورج ليسكييه، تاريخ الأفكار السياسية، (بيروت: الأهلية للنشر

والنوزيع، ١٩٨٦) ص: ٢٩٢.

^(٣) عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٦.

وانظر أيضاً: صالح سميع، أزمة الحرية، مرجع سابق، ص: ٥٥٧ وما بعدها.

^(٤) عبد الحميد متولى، الوسيط في القانون الدستوري، مرجع سابق، ص: ٢٢٦.

ولقد أكد مونتسكييه على فكرة الفصل بين السلطات اقتناعاً منه بأنه ما من فرد يتمتع بسلطة إلا ويميل إلى التعسف في استعمالها، وهو بلا شك مستمر في تعسفه مصرراً عليه حتى يصطدم بمن يوقفه، ولا يوقف السلطة إلا السلطة^(١).

وتحقيق هذه الغاية يحتم بالضرورة ألا يكون الفصل مطلقاً، بل يجب أن يكون بين السلطتين تعاون Collaboration وتوازن equibibre حتى تستطيع كل منهما أن توقف الأخرى عند حدها، أي عند حدود مهمتها أو اختصاصاتها، إذا أرادت أن تتجاوز تلك الحدود، أو تسيء استعمال سلطاتها أو أن تستبد بالسلطة^(٢).

أن أهم درس يستفاد من هذا المبدأ — كما يقول هوريو — هو ضرورة وجود رقابة على السلطة فالسلطة مفسدة، والسلطة المطلقة ليست فحسب مفسدة لنفسية صاحبها، بل هي كذلك مضيعة لعقليته^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن هذا التعاون في صالح السلطة التشريعية، حيث يجب أن تشارك السلطة التنفيذية في حكم البلاد، وهذا يحول الحكم من حكم فردي إلى حكم شعبي، وكذلك القرارات من قرارات فردية إلى قرارات

(١) Montesquieu, the spirit of laws, Translated by thomas Nugent (New York: Hafner publishing Co., 1949) P:212.

(٢) Houriou, Le droit constitutionnel et Institutions politiques Montchesien (Paris: sirey, 1970) P:240.

(٣) Ibid., P:242.

جماعية، كما أن من شأنه أن يجعل الشعب — ممثلاً في نوابه لو المختصين — هو صاحب القرار^(١).

هـ- المعارضة القوية وتعدد الأحزاب

أن أقوى ضمانات لسلامة القرار السياسي، إنما تتمثل في نقطة المعارضة البرلمانية، وفي قوة مقاومتها لما قد تبديه الحكومة من انحراف في استعمال السلطة^(٢)، أو في اتخاذ قرارات فردية مخالفة للقانون، سواء كان الذي اتخذ هذه القرارات برلماناً أو ملكاً أو رئيس جمهورية^(٣).

ويرى دوفرجيه أن قيام معارضة منظمة لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق السماح بقيام النظام الحزبي، أي قيام أحزاب متعددة^(٤).

ويضيف إلى ما تقدم قوله: وإذا رجعنا إلى التاريخ فإننا نجد في بعض العصور — قبل ظهور مثل هذه المعارضة المنظمة ذات الطبقة الحزبية — أنه كانت هناك فكرة باعتبار المعارضة وظيفة (ذات صبغة رسمية) وإنباطها بعض رجال الدولة، كما كان الشأن في الامبراطوريات

^(١) Althusser L., Politics & History Montesquieu, Rousseau, Hegel & Marx, Translated by Bebreuster, N.L.B. (New York. Harcourt Brace jovanich Inc., 1972) P:88.

^(٢) عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم، مرجع سابق، ص: ٢٢٨.

^(٣) Duguit, lecons de Droit Public General, OP Cit , P 278.

وكذلك:

عبد الحميد متولى، الوسيط في القانون الدستوري، مرجع سابق، ص: ٢٠٠.

^(٤) دوفرجيه، الأنظمة السياسية والقانون الدستوري، ص: ٢١٦-٢٢٠. وبمقتضى عبد

الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم، مرجع سابق، ص: ٢٢٩.

الرومانية، حيث انشئت عام ٤٩٣ ق.م وظائف لبعض رجال الحكم للقيام بهذه المهمة^(١).

إن النظام الحزبي يعد - في الديمقراطيات الحديثة - أحد الوسائل التي تؤدي إلى تقسيم السلطة وعدم تركيزها في يد واحدة وبالتالي تؤدي إلى تحديدها وتقييدها في اتخاذ القرارات^(٢).

٦- الشورى:

تعد الشورى ضماناً من الضمانات الأساسية التي تحول دون مخالفة القانون أو الانحراف في استعمال السلطة، لأن القرار الذي يتقدم عليه السلطات الحاكمة لن يخرج إلى حيز التنفيذ إلا بعد بحث وتعري للمصلحة العامة، ومشاورة المختصين في الأمر.

وأساس وجوب الشورى مستمد من مصادر المشروعية الإسلامية فقد حث عليها القرآن الكريم^(٣)، كما أن الرسول الكريم ﷺ حث عليها وجعلها شرعة ومتهاجاً له، إلى جانب أن الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم عملوا بها واتبعوها في كثير من الأمور^(٤).

(١) نفس المرجع، نفس الموضع

(٢) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص: ٢٢٩

(٣) في سورة الشورى، وفي الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٤) سيد قطب، في ظلال القرآن، ج٥ ط٥ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٧) ص: ٢٨٩. وكذلك ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي (بيروت:

دار النفائس، ١٩٧٤) ص: ٦٣

ومن ثم تستفاد قاعدة عامة مؤداها أنه يجب على الحاكم أن يستشير الأمة لو أولى الرأي منها فيما يحتاج الوصول إلى قرار بشأنه وذلك في الأمور التي لم يرد فيها نص معين، والتي تركت للاحتياط^(١).

وقد قرر فقهاء الإسلام أن الشورى من أصول الشريعة الإسلامية وقواعدها، ومن عزائم الأحكام التي لا بد من نفاذها، ورتبوا على ذلك أن من ترك الشورى من الحكام فعزله واجب دون خلاف^(٢).

إن يجب على الحاكم مشاورة الأمة — عن طريق أهل الحل والعقد — فيما يتخذ من قرارات، بحيث إذا تركها كان للأمة أن تطالبه بها، وأن تبدى رأيها فيما قد يكون لها فيه رأى، حيث أن مسئوليتها عن الصالح العام تحتم عليها ذلك.

فالشورى قاعدة دستورية مهمة في الحياة السياسية الإسلامية وهي استطلاع الرأي لدى نوى الخبرة والدراية بالأمر، للتوصل إلى أقرب الأمور للحق، وأصلحها للكلمة^(٣). ومن ثم فهي مرحلة مبكرة من مراحل إصدار القرار السياسي، ثم إنها مظهر من مظاهر المساواة، وحرية الرأي والاعتراف بشخصية الفرد^(٤).

(١) محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤) ص: ١٩٤.

(٢) فتحي عبد الكريم، الحولة والسيادة في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، ط ٢ (القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٧٦) ص: ٣٤٥.

(٣) عبد الرحمن عبد الخالق، الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي (الكويت: لدار السلفية، ١٩٧٥) ص: ١٤.

(٤) عباس حلمي إسماعيل، مجلة الأزهر، مارس، ١٩٧٤، ص: ٢٠٩.

والشورى مبدأ مرن يتأصل بوجوده الحكم الشعبى، أو بمعنى آخر إعلاء صوت الأمة عن طريق قاداتها وحكمانها الذين يتألف منهم مجلس الشورى الذى يحتم على ولى الأمر العودة إليه فى كل ما يعن له من أمور^(١).

وإذا كانت الشورى تعنى التعبير عن رأى الأمة، فإن كل ما يتعلق بشأن هذه الأمة لابد وأن يرجع إليها فيه، ويعنى هذا حق الأمة فى أخذ رأيها فى اختيار الحاكم الذى ترضيه، وأن تحكم وفقاً لإرادتها ومن أجل مصلحتها، ويستلزم هذا تأكيد حق الأمة فى الرقابة والمعارضة والنقد والتقويم^(٢).

وهكذا يكون الإسلام قد وضع قاعدة رئيسة من قواعد نظام الحكم، فيما يسمى بالديمقراطية الآن، من حيث أن الأمة هى مصدر السلطات، أى أن السلطات التى تشترك فى الحكم، إنما تستمد قراراتها من الإرادة الشعبية^(٣).

ومعنى هذا أيضاً أن ما يسن من تشريعات، وما يرسم من سياسات، وما يتخذ من قرارات فى شتى مجالات الحياة، من نواحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجب أن يعتمد أولاً وقبل كل شئ على رضا الأمة

(١) عبد القادر عوده، الإسلام وأوضاعنا السياسية (القاهرة: بيروت: دار الكتاب الجامعى، ١٩٥١) ص: ٢٠٨.

(٢) عبد الحميد إسماعيل الأنصارى، الشورى وأثرها فى الديمقراطية ط٢ (بيروت: المكتبة المصرية، ١٩٨٠) ص: ٤٠.

(٣) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ١٣٥.

التي ينبغي أن يؤخذ رأيها بشأن كل ما يمس مصالحها في حاضرها ومستقبلها، وفي شؤون حياتها الداخلية، وفي علاقاتها مع العالم الخارجي^(١)

وكان الشورى بذلك ليست مجرد مبدأ سياسى للدولة، لأنها أعمق من ذلك كثيراً إذ هي طابع أساس للجماعة كلها، يقوم عليها أمرها كجماعة، ثم يتصرب من الجماعة للدولة^(٢). وإذا كان الإسلام قد أقر الشورى، فقد ترك طريقته أو وسائلها لاجتهاد كل عصر^(٣).

فليس لهيئة الشورى شكل ثابت جامد لا يجوز العدول عنه أو الخروج عليه، فقد تكون في صورة مؤتمر أو جمعية عمومية أو مجلس تشريعى، والعبرة بالجوهر والمضمون دون الشكل، ومرجع ذلك إلى اعتبارات العصر وتجارب الأمم، والوسيلة المثلى لتحقيق الغاية المرجوة من وجودها من حيث الالتزام بمقاصد الشرع وتحقيق المصلحة العامة، وما اجتماع السفينة إلا تجسيد حى للتعبير عن ذلك بأبسط الوسائل وأجداها وهو ما كان في العصر الإسلامى الأول تعبير عن كل الآراء وكافة الاتجاهات على الساحة السياسية^(٤).

(١) راشد البراوى، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥) ص: ١٣٤.

(٢) سيد قطب، في ظلال القرآن جـ ٧ مرجع سابق، ص: ٢٠٢.

(٣) راجع فى ذلك:

- محمد عبدالله العربى، نظام الحكم فى الإسلام (بيروت دار الفكر، ١٩٦٨) ص: ٨٤.

- عبد الكريم عثمان، معالم ثقافة الإسلامية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢) ص: ١٨٢.

(٤) والأمثلة العملية فى ذلك كثيرة، لمزيد من التفصيل راجع: مصطفى أبو زيد فهمى، النظرية العامة للدولة (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥) ص: ٣٢٦ وما بعدها.

فعلى الحاكم — إذن — أن يستشير فى كل ما يدخل فى اختصاصه من الأمور الدينية والدنيوية على السواء، انطلاقاً من أنها خطوة فى سبيل اتخاذ القرار الرشيد. وأهل الشورى فى الأمور الدينية هم المجتهدون وأهل الفتيا، إنهم رجال الشريعة الإسلامية أما الأمور الدنيوية فإنهم يختلفون من مجال إلى آخر بحسب التخصص العظمى، الذى تدور المشاورة فى مجاله^(١). ومن الجدير بالذكر أن رأى أهل الشورى يكون ملزماً للحكام^(٢).

ولكن ما العمل إذا لم يستشر الحاكم، وما العمل إذا استشار ولم يلتزم برأى أهل الشورى؟

هنا يأتى دور رقابة الأمة على السلطة فلأمة حق مراقبة الحاكم فى كل أعماله، ولها الحق فى أن تعلن حركة العصيان Insurrection بهدف حمل الحكومة على إلغاء قراراتها غير العادلة^(٣).

فإذا حاد الحاكم عن الطريق السوى، ولم يرع الأمانة، وإذا جار وظلم، أو بدل السيرة أو عطل الحدود، أو خالف الشرع، من أى وجه من الوجوه، فإن للأمة حق تقويمه أو عزله^(٤)، ولكن هذا الحق يجب استعماله بحكمة، وإلا أدى سوء استعماله الى زيادة لا إلى إزالة ما كان من سوء^(٥).

(١) مصطفى أبو زيد فهمى، مبادئ الأنظمة السياسية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤) ص: ٢٠٠.

(٢) عبد القادر عوده، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مرجع سابق، ص: ١٥٠.

(٣) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم، مرجع سابق، ص: ٢٣٦.

(٤) محمد صبيح الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية (القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٩) ص: ٢٣٩.

(٥) عبد الحميد متولى، مبادئ نظام الحكم فى الإسلام (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٨) ص: ٤٧٠.

مستخلصات البحث

مستخلصات البحث

بعد أن وصل البحث إلى نهايته أثرت أن أضع له خاتمة لا تكون ملخصاً لما جاء فيه، بل حاولت أن أضع النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث والتي تتلخص فيما يلي:

١- إن الشعب لكي يكون له نور إيجابي في القرار السياسي، لابد أن تتكون لديه درجة عالية من النضج السياسي خاصة في العصر الحديث الذي تعقدت فيه الحياة السياسية وازداد تدخل الحكومات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

ويعتمد النضج السياسي للمواطنين على درجة الثقافة والتعليم التي وصل إليها أفراد الشعب، فالثقافة والتعليم تؤهلان الشعب للمشاركة الإيجابية الفعالة في القرار السياسي عن طريق التعبير عن آرائهم بكافة طرق التعبير المختلفة، سواء عن طريق الانتخابات أو وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة.

ففي المجتمعات الديمقراطية المتحضرة الحرة يشعر المواطنون بمكانتهم وقدراتهم السياسية، ويتعاملون مع الحكام على أنهم وكلاء عنهم، يحاسبونهم على أعمالهم، وتكون لديهم القدرة على إنهاء هذه الوكالة في أي وقت، بينما يطبع الحكام سلطة الشعب وإرادته التي صنعتهم والتي نستطيع مقاومتهم إذا حادوا عن الطريق المستقيم.

إن نجاح الحكومات الديمقراطية في تنمية وزيادة الوعي السياسي لدى الجماهير، يخلق قنوات اتصال بين الحكام والمحكومين، ويؤدي إلى

مشاركة إيجابية من جانب المحكومين لسياسة وقرارات الحكومة، مما يضمن عليها الشرعية اللازمة لممارسة أعمال السلطة.

٢- يجب على الحكومة - قبل اتخاذها للقرارات المهمة - أن تبدأ في عرض الحقائق والمعلومات الكاملة الواضحة عن طبيعة المسائل، والقضايا المراد اتخاذ قرارات مهمة تجاهها على الشعب - أو لولى الأمر منه - وذلك حتى يقف الشعب على حقائق الأمور فلا يفاجأ بصعود القرارات للمصيرية دون علمه، ودون استعداده لتقبلها وتأييدها.

إن سياسة عرض الحقائق والمعلومات كاملة على الرأي العام تسهم في تشكيل رأى عام واعي وناضج، يسهم في صنع القرارات الرشيدة التى تمس مصالح الجماهير.

٣- إذا كان جون لوك قد أوجب الرضا والقبول من كل فرد على حده^(١)، إلا أن القرارات المهمة فى المجتمع لا يمكن أن يؤخذ فيها رأى الأفراد جميعاً، بل يؤخذ رأى الأغلبية التى تعبر عن رأى الشعب.

إن ثمة كثيراً من المسائل الفنية والمعقدة التى لا يمكن لأفراد الشعب العاديين أن يفهموها، ولابد من قيام هيئات فنية متخصصة لعلاج مثل هذه المسائل، كما أنه توجد بعض الأمور المهمة التى تتطلب السرية، وإشراك جميع المواطنين فى مناقشتها يكشف سرينها ويعرض البلاد لمخاطر لا تؤمن عقابها. لذلك يتعين على الجماهير أن تختار من بين أفرادها جماعة متخصصة تتوب عنها فى بحث هذه الأمور.

(١) حسن صعب، علم السياسة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦) ص: ١١٨.

ومن الجدير بالذكر أن الأمة التي نكل لمر شؤونها السياسية الدقيقة إلى المتخصصين، والفنيين، ليست أمة مغتربة على أمرها أو وقدة للحرية، لأنها إنما تقوم لهذا العمل مختارة غير مضطرة، تحقيقاً لعلة أعم هي الوصول إلى قرارات رشيدة. فهناك قرارات لابد أن تترك الأمة امر الست فيها للمتخصصين، لأن تثبيت كل برأيه اعتماداً على حريته وماله من حقوق يؤدي إلى الخلط والضباع.

ومما لا شك فيه أن تنازل كل فرد عن جزء من حريته وبعض حقوقه لشخص ما، أو لمجموعة أشخاص، أمر مشروط بتحقيق العرص الذي من أجله كان التنازل، فالمتخصص الذي يفشل فيما كلفته به الأمة، غير حدير بأن تتنازل له عن حقها في صنع القرار.

٤- يجب أن تسود روح التضامن والتعاون بين مختلف الجماعات والهيئات والأحزاب السياسية، حتى يمكن أن نصل في سهولة ويسر إلى الاتفاق في وجهات النظر، ونبذ الخلافات ونحس بالمسؤولية المشتركة ونمنع بالعقلية العملية المرنة، إذ أن لتلك العقلية أثر كبير في تخفيف حدة الخلاف بين مختلف الجماعات والهيئات والأحزاب.

ومن أجل ضمان حسن التعاون والتعاهم يجب أن نل العروق الاقتصادية والثقافية بين الأفراد والجماعات.

٥- ينبغي تغيير النظام الرئاسي المتطرف في نزعته الرئاسية - والذي ينحول إلى الديكتاتورية - إلى النظام البرلماني.

فالنظام الرئاسى لم يكفل الاستقرار — على حد تعبير الدكتور متولى^(١) — فى الدول التى اقتبسته عن الولايات المتحدة، وكتب له الفصل والتأرجح بين الفوضى والانقلابات والديكتاتورية.

ومن الجدير بالذكر أن النظام البرلمانى لا يتفق مع اشتراك رئيس الدولة مع الوزارة فى إدارة شؤون الحكم، بل إن له الحق فى أن تكون له لراء أو سياسة خاصة بعمل على تنفيذها^(٢).

٦- أن تجرى الانتخابات بطريقة قانونية سليمة، مع مراعاة الضمانات التى تكفل سلامتها واطمئنان الجميع إلى نزاهتها، فإصلاح نظام الانتخاب هو الحجر الأساسى فى بناء النظام الديمقراطى، وفى خروج القرارات إلى النور سليمة وصحيحة. فالرأى العام الحقيقى ليس دائماً هو رأى اغلبيه الناخبين، فالأراء يجب أن توزن قبل أن تعد.

إن الجماهير معرضة دائماً لتأثير الدعاية، فضلاً عن الإلحاح بها. ونتجلى هذه الحقيقة فى أخص القضايا والمساائل التى تهم الأفراد بشكل مباشر.

وإذا كان تأثير الدعاية واضحاً فى المجالات التى يعيش الأفراد فى وسطها، فلا ريب أنه يكون أوضح فى المجالات الفكرية والمذهبية والسياسية.

(١) نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص: ١٣٦، وما بعدها.

من هنا فإن تصارع الساسة والمذهبيين ينحصر أساساً، ويتحدد في غرض واحد، هو الحصول على، تأييد أغلبية الجماهير غير المكتثرة، ذلك التأييد الذى اغتصبوه عن طريق قدرتهم على الإقناع.

من هنا يمكن القول إنه إذا كان ثمة فرد يعتق مبدأ بإيمان ويدافع عنه بإخلاص، فهو يساوى عدة أشخاص لا يؤمنون برأيهم ولا يدافعون عنه إلا بفتور، فالإيمان بالمبدأ والإحساس بالمسئولية ينشأ عادة من الممارسة والتصدى الفعلى للمشكلات، وهذه الأمور لا نجدها عند العامة من الناس.

٧- النظر فى تمثيل العمال والفلاحين بنسبة الخمسين فى المائة - على الأقل - فى مجلس الشعب، لأنه ليس من المقبول ونحس فى القرر الحادى والعشرين - لو المعقول أن يتولى شؤون التشريع فى الأمة مجلس نصف أعضائه من العمال والفلاحين بحجة أن ذلك بعد جزءاً من التعويضات^(١)، لأن المهام العامة مسئوليات ولما تات وتكاليف وأعباء ثقال ويحب ألا توضع إلا على أكتاف القادرين على حملها، ولا تودع إلا فى الأيدى الأمينة القادرة على أدائها.

وإذا كان البعض يرى أن هذه النسبة هى إحدى النتائج المترتبة على مبدأ تكافؤ الفرص فإن هذا المبدأ إنما يعنى أن كل فرد يجب أن تهيأ له فرص للتعليم والوصول إلى المركز الذى تهيئه له مواهبه واستعداداته

^(١) يرى بعض المفكرين ورجال الحكم أن طبقة العمال والفلاحين طال استغلالها وإبعادها عن مقاعد الحكم، لذلك وجب أن تنال تعويضاً عادلاً عما نالها من عس وعما حرمت منه من مزايا أو حق وذلك قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. راجع فى ذلك، عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، المرجع السابق، ص: ٣٩٩.

وكفأتمه، فإذا تهآأت لطوائف العمال والفلاحين فرص التعليم بحيث أصبح فى مقدورهم أن يصلوا - رغم تهآئة فرص التعليم لهم - إلى أقل من هذه النسبة فلا يقال أنهم حرموا حقاً من حقوقهم، لأن أعضاء البرلمان يتحملون تبعاً صناعة القوانين وتوجيه سياسة البلاد، لذا ينبغي أن يكونوا قادة الأمة ومعلميها.

٨- صقل مهارات صائمي القرارات وذلك بالأساليب التالية.

أ- تكريب القيادات السياسية والشعبية المنتخبة فى المجلس التشريعى والهيئات المحلية.

ب- التنمية النقائشية للقيادات السياسية وذلك من خلال التدريب والندوات النقائشية.

ج- مساهمة الجامعات ومراكز البحوث فى التدريب على تحليل السياسات وصنع السياسة العامة وذلك لكبار القادة.

د- تدريب رجال الصحافة والإعلام والعاملين بوسائل الاتصال الجماهيرى على الإلمام بالعلوم السياسية ومناهج اتخاذ القرار^(١).

٩- أن تكون هناك علاقة دائمة ووثيقة بين المنتخبين وأصحاب القرار، بل يجب على حملة الأفكار أن يسعوا إلى رجال السلطة ولو لم يطلب منهم حتى لا يكونوا مقصرين فى أداء واجبهم - وأن ينقلوا اليهم الأفكار الحبيسة فى رؤوسهم، فإذا اقتنع الساسة بهذه الأفكار ثبت فيها الحياة وتحولت من دراسات إلى سياسات ومن تصورات إلى قرارات وأصبحت حقيقة ملموسة.

(١) السيد عطيوة، صنع للقرار السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧)

وعلى صاحب القرار — من جانب آخر — أن يفترب من المشاكل القومية، وأن يعرف العلاقة الحقيقية بين القوى التي تؤثر في إصدار لقرار وتنفيذه، وأن يجعل العلاقة في خدمة الأغراض التي يريدون تحقيقها لأن السياسي لا يقيم بأفكاره بل بقدرته على تنفيذ تصوراته.

فالقرارات الناجحة هي التي تتميز بالفرضية والمعقولة والاختيار الصحيح لأنسب الاحتمالات الممكنة، وهذا يستدعي أن يكون القرار قائماً على مجموعة من الحقائق وليس على التمييز والتعصب أو الرأي الشخصي.

وهذا يعني أن يكون من يقوم بصنع القرار مروداً بالمعلومات بصورة مستمرة. فالقرار يكون رشيداً إذا حقق الأهداف التي اتخذ من أجلها.

مراجع البحث

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- ١- ابراهيم دسوقي أباطة وعبد العزيز الغنام، تطور الفكر السياسى (بيروت: دار النجاح، ١٩٧٣).
- ٢- أحمد أبو زيد، سيكولوجية رأى العلم ورسائله الديمقراطية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٩).
- ٣- أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة فى العالم العربى (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٤).
- ٤- أحمد جلال حماد، حرية رأى فى الميدان السياسى (القاهرة: دار الوفاء، ١٩٨٧).
- ٥- أحمد حسنى، مدخل متكامل للتدريب الادارى، بحث مقدم للمؤتمر الأول للتدريب الادارى المنعقد فى القاهرة، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، فبراير ١٩٧٦.
- ٦- أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨١).
- ٧- أحمد العلى، المشكلات التى تواجه دول العالم الثالث، محاضرة ألقىت فى الندوة الدبلوماسية السابعة، بوزارة الخارجية، بدولة الإمارات العربية، ١٩٧٩).
- ٨- إسماعيل سعد، المجتمع والسياسة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥).
- ٩- إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٣ لعام ١٩٩٤.
- ١٠- بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة (القاهرة: مكتبة الانجلو، ١٩٧٩).
- ١١- ثروت بدوى، أصول الفكر السياسى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧).

- ١٢- ثروت بدوى، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠).
- ١٣- جان جاك شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسى، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥).
- ١٤- حان جاك شوفالبييه، المؤلفات السياسية الكبرى من مكيافيللى إلى أياثنا، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠).
- ١٥- جان لوكويتز، وجان بومبيه، الدول النامية فى الميزان، ترجمة فوزى عبد الحميد، مراجعة صادق (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢).
- ١٦- جان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣).
- ١٧- جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، عدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٣.
- ١٨- جورج أبو زيد، تطور الفكر السياسى، ج١، ترجمة حسن جلال العروسى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١).
- ١٩- حسن حنفى، الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية فى وجداننا المعاصر، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد الخامس، يناير ١٩٧٩.
- ٢٠- حسن حنفى، دعوة للحوار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).
- ٢١- حسن صالح سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوص العربى (القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٨).
- ٢٢- حسن صعب، علم السياسة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦).
- ٢٣- راشد الراوى، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥).

- ٢٤- سروم. فلنדרز بترى، الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ترجمة حسن محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحكيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)
- ٢٥- سعاد الشرقاوى، أثر علم الاجتماع السياسى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧).
- ٢٦- سعيد سراج، الرأى العام، مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).
- ٢٧- سليمان الطماوى، السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الإسلامى (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٦).
- ٢٨- السيد عليوة، صنع القرار السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧).
- ٢٩- سيد قطب، فى ظلال القرآن، ج ٥، ط ٥، ٧ (بيروت: دار إحياء التراث العربى، ١٩٦٧).
- ٣٠- شرودر هـ. وآخرون، التسويق السياسى، ترجمة على مقلد (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣).
- ٣١- الصادق شعبان، الحقوق السياسية للإنسان فى الدساتير العربية، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧.
- ٣٢- طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣).
- ٣٣- ظافر القاسمى، نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٤).
- ٣٤- عائدة السخاوى، العلاقة بين فلسفة القرار السياسى ووسائل الإعلام، دراسة نقدية للصحافة فى مصر فى الفترة من ٧٠ - ١٩٨١، رسالة دكتوراه من جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦.

- ٣٥- عبد الحميد إسماعيل الأنصارى، الشورى وأثرها فى الديمقراطية ط٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٠).
- ٣٦- عبد الحميد حجازى، رأى العام والإعلام والحرب النفسية (القاهرة: دار الرأى العام، ١٩٨٧).
- ٣٧- عبد الحميد متولى، الحريات العامة (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥).
- ٣٨- عبد الحميد متولى، مبادئ نظام الحكم فى الإسلام (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٨).
- ٣٩- عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية (الإسكندرية منشأة المعارف، ١٩٨٥).
- ٤٠- عبد الحميد متولى، المفصل فى القانون الدستورى (الإسكندرية: مطبعة دار نشر المعرفة، ١٩٥٢).
- ٤١- عبد الحميد متولى، الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩).
- ٤٢- عبد الحميد متولى، الوسيط فى القانون الدستورى (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٥٦).
- ٤٣- عبد الخبير محمود عطا، خصائص القرار السياسى فى المجتمع اليابانى وإمكانات تدعيم العلاقات العربية اليابانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠).
- ٤٤- عبد الرحمن بدوى، إمتويل كانط، فلسفة القانون والسياسة (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٩).
- ٤٥- عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥).

- ٤٦- عبد الرحمن عبد الخالق، الشورى فى ظل نظام الحكم الإسلامى (الكويت: الدار السلفية، ١٩٧٥).
- ٤٧- عبد الفتاح العدوى، الديمقراطية وفكرة الدولة (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤).
- ٤٨- عبد القادر عوده، الإسلام ولأوضاعنا السياسية (القاهرة: بيروت - ر الكتاب الجامعى، ١٩٥١).
- ٤٩- عبد الكريم عثمان الثقافة الإسلامية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢).
- ٥٠- عبد الملك عوده، الإدارة العامة والسياسة، ط ١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٣).
- ٥١- عبد الملك عوده، دراسة نظام الحزب الواحد فى غرب إفريقيا، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، ديسمبر ١٩٦١.
- ٥٢- علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية (القاهرة: دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٦).
- ٥٣- على عبد المعطى محمد، اتجاهات الفلسفة الحديثة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣).
- ٥٤- عماد عبد السلام رؤوف، كانتط 'ملاح حيلته وأعماله الفكرية' (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦).
- ٥٥- غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة نسيم نصر (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢).
- ٥٦- فؤاد شبل، الفكر السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤).
- ٥٧- فؤاد النادى، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون فى الفقه الإسلامى (القاهرة: دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٠).

- ٥٨- فتحى عبد الكريم، الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى، دراسة مقارنة، ط٢ (القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٧٦).
- ٥٩- كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥.
- ٦٠- لوك، هيوم، روسو، العقد الاجتماعى، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: دار سعد مصر للطباعة والنشر، بدون).
- ٦١- ماجد الحلو، الاستفتاء الشعبى بين الأنظمة الوضعية والشرعية الإسلامية (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، بدون).
- ٦٢- مارسيل بريلو، جورج ليسكويه، تاريخ الأفكار السياسية (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦).
- ٦٣- محمد اسماعيل الندوى، الأساطير الهندية، مجلة تراث الإنسانية، المجلد السادس، العدد الأول (القاهرة: ١٩٦٨).
- ٦٤- محمد سليم العوا، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤).
- ٦٥- محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية (القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٩).
- ٦٦- محمد طه بدوى، الفكر الثورى (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٦٧).
- ٦٧- محمد طه بدوى، النظرية السياسية (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٦).
- ٦٨- محمد عبدالله العربى، نظام الحكم فى الإسلام (بيروت دار الفكر، ١٩٦٨).
- ٦٩- محمد كامل ليلة، النظم السياسية (الدولة والحكومة) (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٠).

- ٧٠- محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم فى افريقيا (ليبيا: طرابلس، ١٩٧٤).
- ٧١- محمود خيرى عيسى، الأحزاب السياسية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٩).
- ٧٢- مصطفى أبو زيد فهمى، النظرية العامة للدولة (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥).
- ٧٣- مصطفى ابو زيد فهمى، مبادئ الأنظمة السياسية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤).
- ٧٤- مصطفى كامل السعيد، المديونية والنظم السياسية فى العالم الثالث، بحث منشور بمجلة: السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦.
- ٧٥- مورييس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد، عبد المحسن سعد، (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢).
- ٧٦- نادية حسين سالم، التنشئة السياسية للطفل العربى (دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية)، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ٥١، مايو ١٩٨٣.
- ٧٧- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط٣ (عمان: مكتبة دار الثقافة، ١٩٩٢).
- ٧٨- نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة فى الفكر السياسى الاسلامى (القاهرة: مكتبة الملك فيصل، ١٩٨٥).
- ٧٩- هيلفا دومند، القرارات الفعالة، ترجمة مصطفى إدريس، مراجعة يوسف محمد لقبلان (بدون).
- ٨٠- بحى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، بدون).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Althusser L., Politics & History Montsquieu, Rousseau, Hegel & Marx, translated By: Bebrewster, N.L.B. (New York: Harcourt Brace Jovanich Inc., 1972).
- 2- Arthur H., Miller, Edie N. Goldenberg and Lutz Erbring "Impact of Newspaper on pulic confidence." American Political Science Review No., 73, 1979.
- 3- Brewer and Ronald, Political Development and chanque (London: Macmillan, 1975).
- 4- Crotty, Freeman and gatlin (editors) Political Parties and, Political Behavior (Boston Allyn and Bacon, Second edition, 3rd Parinting, 1973).
- 5- Curtis M., understanding public opinion (New York: Macmillan company, 1952).
- 6- Dalen V., and Zeigler, Introduction to Political science (New jersey: prentice Hall, Inc. Englewood cliff, 1977).
- 7- Dennis I. Prolits, G. Walker and Keneth L. Kolson pulic opinion and Responisblity (N. Y.: Enoglewood Cliff prentic Hall, 1979).
- 8- Deutsch, Karl., the Analysis of International Relations (Englewood: Prentic-Hall, 1968)
- 9- Duguit, Lecons de Droit Public General (Paris: Press Universitaires dr France, 1926).
- 10- Easton D., A system analysis of Political life (New York: wiley, 1965).
- 11- Easton, D., A Frame work of political Analysis (U.S.A: Prentice - Hall, Inc., 1965).
- 12- Freidrich & Brzezinky, Tatalitaran Dictopoship and Autoctacy (U.S.A: Harvard University press, 1956).
- 13- Gonidec P.F., les systemes politiques ofricains (paris:1978).

- 14- Houriou, Le droit Constitutionnel et Institutions Politiques Montchestion (Paris: Sirey, 1970).
- 15- John D., Steinbruner the Cybernteic theory of Decision: New Dimensions of Political Analysis Princeton (N.J.: Princeton University Press, 1974).
- 16- Jones W.T., Masters of political thought (Boston: Haughter Mifflin Co., 1941).
- 17- key, V.O., public opinion and American Democracy (N.Y., Alfred Aknof, 1961).
- 18- Kubaisy, A., administrative developement in new nations theory and practice (Bagdad: Al-Huriy ah House, 1974).
- 19- Lomax et all, Media - Setting: effects on the Public, Interest group Leaders Policy makers and policy public opinion quarterly, vol, 47 (Spring: 1983).
- 20- Michels R., Political Parties, Asociological study of the oligar chical tendenes of Modern Democracy. Trans. By Eden and cedar paul (N.Y.: the free pren, 1962).
- 21- Montesquieu, the spirit of laws, translated by thomas nugen (New York: Hafner Pullishing Co., 1949).
- 22- Ogg, European Governments and Politics (U.S.A: the Macmillan Co., 1973).
- 23- Parry, G., ed, Participation in Politics Manchester (Manchester university press, 1972).
- 24- Ranney, qustin the Governing of Men, 4 th ed (U.S.A: the Dryden press, 1975).
- 25- Robert M., the web of Government (New York: Macmillan, 1947).
- 26- Roger W. Cobb and charles D. Elder, the politics of A genda Building: An Alternative Perspective for Modern Democratic theory, journal of politics, voi.33 (1971).

- 27- Ronald J.P., Democratic political theory (princeton: N.J. Princeton University press, 1979).
- 28- Shotwell et al, Governments of continintal Europe (U.S.A.: the Macmillan co., 1970).
- 29- Sibert, peterson and schromm, four theories of the press (chicago, London: Illinois press, 3 ed, 1979).
- 30- Siedler, G.L., the Emergence of the Eastern world (London:Pergamon press, 1968).
- 31- Stephen L., Wasby and others, Political Science the Discipline and Its Dimensions (N. Y.: Charles Scribers Sons, 1970).
- 32- Toynbee A., Astudy of History Abridgement of Vols I - VI by D. Somervell (Loford: University press, 1962).
- 33- Truman D., the Government Process (New York: Alfred Ankaf, 1951).
- 34- Verbas and Norman, Participation in America: Political Democracy and Social Equality (New York: Harper and Row, 1972).
- 35- Weber M., Economy and Society, An outline of Interpretive Sociology (New York: bedminster press, 1968).
- 36- Weber M., the theory of Social and Economic, organisation (N.Y.: Oxford Univeristy press, 1944).

منتدی سور الانزبکیہ

WWW.BOOKS4ALL.NET